

الحامى / رجائى عطية

تزوير . اشتراك . استعمال . نصب

فى القضية رقم ١٥٨٦٦ / ١٩٩٩ جنایات مصر الجديدة

١٩٩٩ / ٢٠٥٠ كلى شرق القاهرة

بالطعن بالنقض رقم ٧٠ / ٢٩٥٢٦ ق

محكمة النقض الدائرة الجنائية

مذكـرة بأسباب الطعن بالنقض

المقدم من : (طاعن) محكوم ضده

وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ محمد رجائي عطيه — وشهرته رجائي عطيه — المحامى بالنقض ٤٥ شارع طلعت حرب ، ٢٦ شارع شريف باشا — القاهرة — .

فى الحكم : الصادر من محكمة أمن الدولة العليا حضوريا فى ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٠ بمعاقبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه فى الجناية رقم ١٥٨٦٦ / ١٩٩٩ جنايات مصر الجديدة (٢٠٥٠ لسنة ١٩٩٩ كلى شرق القاهرة) .

الوقائع

أحالت النيابة العامة كلاً من المتهمين ١- ٢ - إلى محكمة أمن الدولة العليا بوصف أنهما خلال الفترة من نهاية ١٩٧٩ حتى بداية عام ١٩٨٥ بدائرة قسم مصر الجديدة - محافظة القاهرة .

أولاً : الأولي والثاني (الطاعن) .

١ - اشتركا بطريقى الإتفاق والمساعدة مع موظف عمومى حسن النية من بين العاملين ببנקى قناة السويس والقاهرة وهما من الشركات والوحدات الإقتصادية التى تساهم فيها الدولة فى الإستيلاء بغير حق على أوراق جهة عمله وهى خطاب التعزيز المؤرخ ١٩٨٤/٥/٢٢ والصادر عن بنك القاهرة فرع مصر الجديدة نفاذاً لما ورد بخطاب الضمان الصادر عن بنك قناة السويس والمرتكب به التزوير موضوع التهمة الثانية بأن اتفقا معه على الإستيلاء عليه وتزوير واقعة إرساله سترًا للتزوير المرتكب بخطاب الضمان سالف الذكر وساعده بأن أمده ببيانات هذا الخطاب وموعد إرساله - وقد ارتبطت هذه الجناية بجنايتى وضع إمضاءات مزورة لأحد العاملين بإحدى الشركات المساهمة التى تساهم الدولة بنصيب فى مالها والإستحصال على خاتمها الصحيح بغير حق إرتباطاً لا يقبل التجزئة - ذلك أنه فى ذات الزمان والمكان أنفى البيان إرتكب الموظف المجهول - سالف الذكر تزويراً فى محرر بجهة عمله وهى الصورة المعدة لإثبات واقعة تسليم خطاب التعزيز سالف البيان للبنك المرسل إليه (بنك قناة السويس) وذلك بتزوير إمضاء موظف قسم الوارد للبنك الأخير عليها ثم استحصل على الخاتم لهذا البنك وبصم به قرين هذا التوقيع المزور ليثبت تسليم الخطاب بالبنك المرسل إليه خلافاً للحقيقة ثم استعمل صورة الخطاب المتضمن التوقيع المزور مع علمه بتزويرها بأن قام بردها للبنك مرسل الخطاب (بنك القاهرة) ليجعل واقعة التسليم المزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها الأمر المعاقب عليه بنص المادتين ٢٠٦ مكرر ، ٢٠٧ عقوبات وتمت هذه الجرائم بناء على الإتفاق والمساعدة السالف بيانها على النحو المبين بالتحقيقات .

٢ - إشتراكا بطريقى الإتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر لأحدى الشركات المساهمة التى تساهم الدولة بنصيب فى مالها - بنك قناة السويس - وهو خطاب الضمان رقم ١٢٦٧٤٦ الصادر بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٤ من البنك سالف الذكر بناء على طلب المتهمه الأولى لصالح بنك القاهرة فرع مصر الجديدة بمبلغ مليون وأربعمائة وخمسون ألف جنيه معلقا على شرط ورود القيمة للبنك مصدر الخطاب والمسلم للمتهم الثانى - وكان ذلك بطريق تغيير المحررات بأن إتفقا مع المجهول على تغيير عبارات الشرط المعلق عليه سريان الخطاب الصحيح بإيداع القيمة بحساب المتهمه الأولى بالبنك الصادر لصالحه الخطاب ثم تعزيز ذلك من جانبه بدلاً من ورود القيمة للبنك مصدر الخطاب وساعده بأن أمدته المتهمه الأولى بالعبارات فاستبدل المجهول العبارات الصحيحة بالعبارات المراد إثباتها وتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة .

٣ - إشتراكا بطريقى الإتفاق والمساعدة مع آخر مجهول ليس من أرباب الوظائف العمومية فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو أصل ترخيص البناء الصادر من حى مصر الجديدة للعقار رقم (٧٩) شارع المرغنى برقم ٧٩/٢٩ وكان ذلك بطريق تغيير المحررات بأن إتفقا معه على زيادة عدد الطوابق المثبتة به من ثمانية طوابق فوق الأرضى إلى خمسة عشر طابقا فوق الأرضى ٠٠ فيللا الطابق السادس عشر وساعده بأن سلما له أصل الترخيص والبيان المراد اثباته فقام المجهول بمحو البيان الصحيح وتحرير البيان المطلوب فتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة .

٤ - استعمالا المحرر المزور موضوع التهمة الثانية مع علمهما بتزويره بأن قدماه إلى بنك القاهرة - فرع مصر الجديدة - لتحصل المتهمه الأولى على تسهيلات إئتمانية بقيمته .

٥ - استعمالا المحرر المزور موضوع التهمة الثالثة مع علمهما بتزويره بأن قدمته المتهمه الأولى للخبير الهندسى المكلف من البنك العقارى العربى لمعاينة العقار موضوع الترخيص وسلمته صورة ضوئية منه فأثبت عليه بحسن نية أنها مطابقة

للأصل — بهدف إتمام إجراءات الحصول على قرض بضمان هذا العقار والمخالف وقام المتهم الثانى بتمثيل المتهمة الأولى فى إبرام عقد القرض المطلوب متضمنا البيان المزور وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانيا : المتهمة الأولى (بمفردها دون الثانى / الطاعن) .

(١) إشتريت مع آخر مجهول فى تزوير خطاب الضمان رقم ٢٤٠٩ إلخ .

(٢) إشتريت مع آخر مجهول فى تزوير محرر لبنك قناة السويس هو الخطاب ٧١٠٠٤٠ — المؤرخ ٨/٨/٨٤ وذلك إلخ .

(٣) استعلمت المحرر المزور موضوع التهمة الأولى بأن قدمته لمدير بنك تشيس الأهلى إلخ .

(٤) استعلمت المحرر المزور — الخطاب رقم ٧١٠٠٤٠ إلخ .

(٥) استحصلت بغير حق على خاتم لأحدى الشركات المساهمة بأن قامت بواسطة المجهول ببصمة الخطاب المزور موضوع التهمة السابقة .

(٦) توصلت لإستيلاء بغير حق على نقود للبنك العقارى العربى وبنك القاهرة فرع مصر الجديدة كما شرعت فى الإستيلاء على أموال بنك تشيس الأهلى وبنك القاهرة سالف الذكر أيضا وكان ذلك كله باستعمال طرق إحتيالية وبجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ببيان تقدمت للبنوك آنفة الذكر بالمحررات المزورة موضوع التهم السالف بيانها وحصلت بضمانها على تسهيلات إئتمانية من البنكين المذكورين أولا بينما أوقف الجريمة بالنسبة للبنكين الآخرين لسبب لادخل لإرادتهما فيه وهو اكتشاف التزوير الواقع بالمحررات المزورة المقدمة إليها وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

(٧) أقامت المبانى المبينة وصفا بالأوراق بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة .

وطلبت النيابة معاقبتهم بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ١١٣ ، ١١٩ ب/ ، ١٩ مكررا هـ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٤ مكررا ، ٣٣٦ عقوبات والمواد ٤ ، ٢٢ ، ٢٢ مكررا ، ٢٣ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل .

وبجلسة ٢٣/٨/٢٠٠٠ قضت المحكمة غيابيا للأولى وحضوريا للثانى (الطاعن)
بمعاقبة بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبمعاقبة..... بالسجن لمدة
ثلاث سنوات .

ولما كان هذا الحكم قد صدر معيبا وباطلا فقد طعن عليه المحكوم ضده
بطريق النقض من السجن بشخصه وذلك بتاريخ ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٠ وقيد طعنه تحت
رقم ٤٢ ٣٦ تتابع — سجن طره العمومى .

ونورد فيما يلى أسباب الطعن بالنقض ..

أسباب الطعن

أولا : الإخلال بحق الدفاع والبطلان .

ذلك أنه وعلى ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن هيئة المحكمة المشكلة
من المستشارين أحمد رفعت رئيسا ومحمد عاصم وأحمد عبد العال عضوين قامت
بالإطلاع على الإحراز المحتوى على المستندات المزورة بعد فضها بجلسة
١٩٩٩/١١/٢٠ ثم أمرت بضم الحرز رقم ٧ دوسيه المحتوى على تحقيقات النيابة العامة
التي أجريت بنيابة مصر الجديدة بداية بتاريخ ٢١/٨/١٩٨٤ وكذا تقريرى قسم أبحاث
التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى المودعين تحت رقمى ٢٨ ، ٣٦ دوسيه
المؤرخ أولهما ١/٩/١٩٨٦ والثانى فى ٥/١٠/١٩٨٧ الخاصين بموضوع الدعوى الماثلة
. وقررت تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٨/١٢/١٩٩٩ لتنفيذ القرارات السابقة وبالجلسة
الأخيرة حضر المستشار عماد خالد وانضم لهيئة المحكمة بدلا من عضو اليسار
المستشار احمد عبد العال وقامت الهيئة الجديدة بالإطلاع على الحريزى الذين كانا قد
أمرت بضمهما لأوراق الدعوى فى قرارها السابق بعد فضها بمعرفتها .

ولكن الهيئة الجديدة المشكلة بعدم إضمام المستشار عماد خالد إليها لم تعاود الإطلاع
فى حضور الأخير على المستندات التى كانت ضمن الأحراز التى قامت الهيئة السابقة
بفضها والإطلاع عليها بجلسة ١٩٩٩/١١/٢٠ .

وبذلك يكون السيد المستشار عضو اليسار المذكور وإن شارك فى تشكيل هيئة
المحكمة الأخيرة إلا أنه لم يطلع على المستندات السابق الإطلاع عليها بمعرفة السيدين
رئيسى الدائرة وعضو اليمين بالجلسة السابقة ، — وهو ما يبطل إجراءات المحاكمة والتى

تقوم أساساً على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بنفسها بالجلسة في حضور المتهم والمدافع عنه ، — وهو ما يتعين عليها معه إطلاع كافة أعضائها على المستندات المطعون عليها بالتزوير ، — ولا يغنى عن ذلك إطلاع بعض الأعضاء دون أحدهم وعلى تقدير بأن الهيئة التي سمعت المرافعة هي التي يتعين عليها إصدار الحكم ولا تتحقق هذه المرافعة كاملة إلا إذا باشر إجراءاتها كافة الأعضاء المشكل منها هيئة المحكمة ولهذا أصبح أمراً مقضياً أن يشارك كل عضو من الهيئة المذكورة في جميع إجراءات المحاكمة وكلها دار بالجلسة ومن أولها لآخرها .

وهو ما كان يقتضى أن يطلع عضو اليسار المستشار عماد خالد على المستندات التي كانت محرزة وسبق لزميليه الإطلاع عليها بالجلسة السابقة قبل انضمامه — إلى الهيئة التي تنظر الدعوى وتتولى المحاكمة بدلاً من أحد أعضائها ، — وإذ لم يثبت إطلاعها على تلك الأحراز والمستندات التي كانت تضمها وهي تلك المطعون عليها بالتزوير فإنه يكون قد شارك في المداولة دون أن يشهد كامل إجراءات المحاكمة وهو ما يبطلها عملاً بالمادة ٣٢٩ مرافعات والتي تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً .

وكان من المتعين حتى يسلم الحكم الطعين من البطلان أن يقوم السيد المستشار عضو اليسار الذي انضم إلى هيئة المحكمة بدلاً من زميله السابق أن يطلع على محتويات الأحراز المذكورة والتي تم الإطلاع عليها بمعرفة الهيئة السابقة ولا تقتصر الهيئة الجديدة التي انضم إليها على إثبات فض الأحراز التي كانت المحكمة قد أمرت بضمها وأن يثبت إطلاع الهيئة المشكلة الجديدة على جميع الأحراز بما فيها تلك السابق الإطلاع على محتوياتها من قبل — بمحضر الجلسة وإذ لم يتم هذا الإجراء فإن الحكم المطعون فيه يكون وقد بنى على إجراءات شابها عوار البطلان فأضحى باطلاً كذلك بما يعيبه ويستوجب نقضه لما هو مقرر بأن إطلاع المحكمة — بكامل هيئتها — على الأوراق موضوع دعوى التزوير عند نظرها يعيب إجراءات المحاكمة — لأن إطلاعها بنفسها على تلك الأوراق المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير عامة يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل أدلة التزوير .

ومن ذلك أن طبيعة جريمة التزوير تقضى بإلزام المحكمة قبل الفصل فيها وفى جرائم إستعمال المحررات المزورة مع العلم بتزويرها بضرورة إطلاعها بنفسها على المحرر المزور فى الجلسة العلنية بحضور المتهم والمدافع عنه وذلك حتى يكون المحرر معروضاً على بساط البحث والمناقشة فى حضورهم لدى نظر الدعوى أمامها .

وليبدى كل منهم ملاحظاته عليه وحتى تتأكد المحكمة بنفسها بعد إطلاعها على المحرر المزور أنه بذاته محل المحاكمة ولأن هذا الإطلاع إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير عامةً يقتضيه واجب المحكمة من تحييص الدليل الأساسى فى الدعوى على إعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير .

*** وإستقر على ذلك قضاء النقض وقضى بأن :**

" إغفال المحكمة الإطلاع على الورقة موضوع الإدعاء بالتزوير عند نظره يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاعها بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير عامةً يقتضيه واجبها فى تحييص الدليل الأساسى فى الدعوى على إعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير " .

* نقض ١٩٧٤/٥/١٩ - س ٢٥ - ١٠٥ - ٤٩١ - طعن ٤٦٢ لسنة ٤٤٤ ق

* نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ - س ١٨ - ١١٢ - ٥٦٦

* نقض ١٩٦٥/٣/١ - س ١٦ - ٤١ - ١٩٤

* نقض ١٩٥٧/٤/٩ - س ٨ - ١٠٣ - ٣٨١

*** كما قضت كذلك محكمة النقض بأنه :**

" لا يكفى إطلاع المحكمة وحدها على المحرر موضوع الجريمة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة عرضه بإعتباره من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيه ويضمن إلى أنه بذاته موضوع الدعوى الذى دارت المرافعة عليه " .

* نقض ١٩٨٩/٢/١ - س ٤٠ - ٢٦ - ١٥٠ - طعن ١٩٩٩/٥٨ ق

* نقض ١٩٨٠/٣/٦ - س ٣١ - ٦٢ - ٣٢٨

* نقض ١٩٧٤/٥/١٩ - س ٢٥ - ١٠٥ - ٤٩١

* نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ - س ٢٠ - ٢٣١ - ١١٧٤

* نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ - س ١٨ - ١١٢ - ٥٦٦

* نقض ١٩٦١/١٠/٣٠ - س ١٢ - ١٦٧ - ٨٤٧

* نقض ١٩٦٦/٣/٢٨ - س ١٧ - ٧٢ - ٣٦٢

* نقض ١٩٥١/٦/١٤ - س ٢ - ٤٤٤ - ١٢١٦

ولا محل للقول في هذا المقام بأن إطلاع المحكمة والخصوم على المحرر محل جريمة التزوير لن تجدى في المحاكمة ولن تؤثر على الدليل المستمد منه لأن هذا القول ينطوى على سبق الحكم على محرر لم تطلع عليه المحكمة ولم تحمضه مع ما يمكن أن يكون له من أثر في عقيدتها لو أنها إطلعت عليه وأجرت معاینته .

* نقض ١٩٦٣/٢/٤ - س ١٤ - ١٨ - ٨٥

* نقض ١٩٨٠/٣/٦ - س ٣١ - ٦٢ - ٣٢٨ - طعن ١٢٦٥/٤٩ق

ذلك أن إطلاع المحكمة على المحررات موضوع الإتهام بالتزوير هو واجب عليها يفرضه التزامها بتمحيص الدليل الأساسى فى الدعوى على اعتبار أن تلك الأوراق هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير وحتى يمكن القول بأنها حين استعرضت الأدلة فى الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل الماماً شاملاً يهيب لها الفرصة لتمحيصه التام الشامل الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تحقيق البحث للتعرف على وجه الحقيقة ولا يرفع عوار عدم الإطلاع على المحررات المزورة عن اجراءات المحاكمة والذى يؤدى الى بطلان الحكم أن تكون المحكمة قد أوردت بحكمها ما يفيد أن الدائرة السابقة قد طالعتها - لأن اطلاع هيئة أخرى على الأوراق والمستندات المطعون عليها بالتزوير محل الإتهام لا يغنى بحال عن ضرورة اطلاع المحكمة التى تولت بعد ذلك محاكمتهم بنفسها على تلك الأوراق .

* نقض ١٩٨٠/٣/٦ - س ٣١ - ٦٢ - ٣٢٨

* نقض ١٩٨٩/٢/١ - س ٤٠ - ٢٦ - ١٥٠ - طعن ١٩٩٩/٥٨ق

* نقض ١٩٧٤/٥/١٩ - س ٢٥ - ١٠٥ - ٤٩١

* نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ - س ٢٠ - ٢٣١ - ١١٧٤

* نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ - س ١٨ - ١١٢ - ٥٦٦

* نقض ١٩٦١/١٠/٣٠ - س ١٢ - ١٦٧ - ٨٤٧

* نقض ١٩٦٦/٣/٢٨ - س ١٧ - ٧٢ - ٣٦٢

لأن الغرض من ذلك الاطلاع والغاية منه أن تتحقق المحكمة التي تجرى المحاكمة وتتولى تقدير الأدلة بالدعوى قبل الفصل فيها - أن الأوراق المشار إليها والمطعون عليها بالتزوير هي بذاتها محل الاتهام بالتزوير ولأنها هي الدليل الذي يحمل أدلة التزوير - وهذه الغاية لا تتحقق اذا كانت المحكمة بهيئة أخرى هي التي تولت الإطلاع على تلك الأوراق خاصة اذا كانت لم تثبت بمحاضر الجلسات ما اسفر عنه اطلاعها من نتائج كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

ولأنه لا يجوز للقاضي الجنائي ان يبدي رأياً في دليل لم يعرض عليه فاذا فعل فقد سبق الحكم على ورقة لم يطلع عليها بنفسه ولم يمحسها مع ما يمكن ان يكون لها من أثر في عقيدته لو أنه اطلع عليها .

ولأن المحكمة الجنائية تكون عقيدتها في الدعوى بناء على عقيدتها الشخصية ورأيها الخاص ولا يجوز لها أن تدخل في اطمئنانها رأياً آخر لسواها ولو كانت محكمة أخرى .

* نقض ١٩٨٢/٥/٩ - س ٣٣ - ١١٣ - ٥٦١

* نقض ١٩٨٤/٤/١٠ - س ٣٥ - ٨٨ - ٤٠٤

* نقض ١٩٨٤/٥/٨ - س ٣٥ - ١٠٨ - ٤٩١

* ولهذا قضت محكمة النقض :

" إذا كانت المحكمة قد بنت حكمها على شهادة شاهد في قضية أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا أثر له في أوراقها ولم تأمر بضم قضية الجثة المذكورة - فإن الدليل الذي إستمدته على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلاً والإستناد إليه يجعل حكمها معيباً بما يبطله " .

* نقض ١٩٥٨/٢/٣ - س ٩ - ٣٠ - ص ١٠٩

* كما قضت بأنه :

" يجب أن يستند القاضي في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره " .

كما قضت :

" بأنه يجب ان يكون الحكم صادراً عن عقيدة القاضى يحصلها هو مما يجريه من تحقيق مستقلاً فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيه غيره - فلا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته فى صحة الواقعة التى أقام قضاءه عليها أو عدم صحتها حكماً لسواه - وإذن فإذا كانت المحكمة قد حصلت من عناصر إقتناعها بثبوت البلاغ الكاذب على المتهم رأى ضابط الشرطة فى ان الشكوى المقدمة منه غير صحيحة وأنها كيدية القصد منها النكاية بالمجنى عليه فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه " .

* نقض ١٩٤٩/١١/٨ - مج احكام النقض - س ١ - ٢١ - ٥٩

" وأن التقليد فى العلامات التجارية يقوم على المحاكاه التى تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ومن ثم فخلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بين اوجه التشابه والتطابق بينهما وإستناده فى ثبوت توفر التقليد على كتاب إدارة العلامات التجارية أو رأيها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوباً بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز أن يؤسس حكمه على رأى غيره " .

* نقض ١٩٥٧/٦/٣ - مج احكام النقض - س ٨ - ١٥٧ - ٥٧٣

" وأن الأحكام الجنائية يجب ان تبنى على الأدلة التى تطرح على بساط البحث بالجلسة ويقتنع بها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته - ولا يصح بحال أن تقام على رأى لغير من يصدر الحكم ولو كان جهة قضائية " .

* نقض ١٩٤٥/٢/٢٦ - مج القواعد القانونية - عمر ج ٦ - ٥١٥ -

٦٥٤

وقضت محكمة النقض بأن :

" المادة ٣٣٩ مرافعات تنص على أنه لايجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاء الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا - فإذا كانت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة امرت بحجز الدعوى للحكم بجلسة أخرى - وفى هذه الجلسة استبدل بأحد القضاء قاض آخر ثم أصدرت الحكم - ومن ثم يكون أحد القضاء قد اشترك فى المداولة

دون أن يكون من بين الهيئة التى سمعت المرافعة وبالتالي يكون الحكم باطلا " .

* نقض ١٩٥٥/٣/٢٨ - س ٦ - ص ٧٠٩ - رقم ٢٣٠ - طعن ٢٥/٦١ ق

وأن الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التى تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوى الذى تجريه بنفسها فى الجلسة ويجب أن تصدر الأحكام من القضاء الذين سمعوا المرافعة .

* نقض ١٩٥٣/١٢/١ - س ٥ - ٤٣ - ١٣٢ - طعن

٢٣/١٣٥٤ ق

ولما هو مقرر كذلك بأن إطلاع هيئة أخرى على الأوراق المزورة محل الإتهام المسند للمتهمين لا يغنى بحال عن ضرورة إطلاع المحكمة التى تولت بعد ذلك محاكمتهم بنفسها وبكامل هيئتها على تلك الأوراق .

* نقض ١٩٨٠/٣/٦ - س ٣١ - ص ٣٢٨ - ٦٢ - طعن

٤٩/١٢٦٥ ق

* نقض ١٩٨٩/٢/١ - س ٤٠ - ١٥٠ - ٢٦ - طعن ٥٨ / ١٩٩٩

ولأن الغرض من ذلك الإطلاع والغاية منه أن تتحقق المحكمة التى تجرى المحاكمة وتقدير أدلة الدعوى قبل الفصل فيها - إن الأوراق المشار إليها والمطعون عليها بالتزوير هى بذاتها محل الإتهام بالتزوير ولأنها هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير - وهذه الغاية لا تتحقق إذا كانت المحكمة بهيئة أخرى هى التى تولت الإطلاع على تلك الأوراق خاصة إذا كانت لم تثبت بمحاضر الجلسات ما أسفر عنه اطلاعها من نتائج كما هو الحال فى الدعوى المطروحة .

ولأنه لا يجوز للقاضى الجنائى أن يبدى رأيا فى دليل لم يعرض عليه - فإذا فعل فقد سيق الحكم على ورقة لم يطلع عليها بنفسه ولم يحصنها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر فى عقيدته لو أنه أطلع عليها .

ولأن المحكمة الجنائية - بكامل هيئتها - تكون عقيدتها فى الدعوى بناء على عقيدتها الشخصية ورأيها الخاص - ولا يجوز لها أن تدخل فى إطمئنانها رأيا آخر لسواها ولو كانت محكمة أخرى .

* نقض ١٩٨٢/٥/٩ - س ٣٣ - ٥٦١ - ١١٣ - طعن ٥٢ / ١٢٧٤ ق

* نقض ١٩٨٤/٤/١٠ - س ٣٥ - ٤٠٤ - ٨٨ - ٦٣١٠ / ٥٣ ق

* نقض ١٩٨٤/٥/٨ - س ٣٥ - ٤٩١ - ١٠٨ - طعن ٧٢٥٠ / ٥٣ ق

ولا يرفع هذا العوار عن الحكم أن تكون إجراءات المحاكمة قد استمرت بعد أن انضم السيد المستشار عضو اليسار إلى الهيئة الجديدة التي باشرتها دون إطلاعه على محتويات تلك الأحرار السابق الإطلاع عليها بمعرفة الهيئة السابقة ودون اعتراض من الدفاع - لأن هذا القصور في الإجراءات المشار إليها متعلق بالنظام العام ولا شأن للخصوم به وتقتضيه أصول المحاكمات الجنائية وإذ جاءت مخالفة على هذا النحو فإنها تضحى باطلة بما يبطل الحكم الصادر بناء عليها ويستوجب نقضه كما سلف البيان .

ثانيا : التناقض في التسبيب .

ذلك أنه وعلى ما يبين من مطالعة مدونات أسباب الحكم المطعون فيه فإن محكمة الموضوع أوردت في صورة الواقعة التي قضت بإدانة الطاعن عنها وكذلك المتهمة الأولى المحكوم ضدها غيابيا - ص ٥ بالحكم - أن تلك الواقعة تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٤/٨/٩ أبلغ بنك مصر العربى الأفريقى النيابة العامة بأنه بناء على طلب المتهمة الأولى المؤرخ ١٩٨٤/٨/١ فقد أصدر البنك خطاب ضمان برقم ٢٠٤٩ بذات التاريخ بقيمة خمسين ألف دولار أمريكى لصالح الشركة الدولية للإنشاءات (.....) التى ترأس المتهمة الأولى مجلس إدارتها - لصالح بنك تشيس الأهلى سارى المفعول حتى ١٩٨٥/٧/٣١ وتسلمه المتهم الثانى بصفته نائبا عن المتهمة الأولى وعضو مجلس إدارة الشركة - لتقديمه للبنك المستفيد - تشيس الأهلى - للحصول منه على تسهيلات إئتمانية بضمان .

وتبين للبنك المصدر للخطاب أن قيمته تم تعديلها من خمسين ألف دولار أمريكى إلى مليون وخمسة آلاف دولار أمريكى فاسترده من البنك المستفيد وأخطره بعدم ترتيب أى أثر قانونى عليه للمتهمة الأولى - وقدم البنك المبلغ للنيابة العامة أصل الطلب المقدم من المتهمة الأولى لإصدار خطاب الضمان آنف الذكر وأصل خطاب الضمان رقم ٢٠٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/٨/١ المتلاعب فى قيمته والصورة الكربونية الصحيحة منه مرفقا به خطاب التعزيز الخاص به ، وأوردت المحكمة فى حكمها كذلك ص ١٠ مانصه :

" أنها خلصت من وقائع الدعوى إلى أن المتهمة الأولى إشتركت مع مجهول فى

تزوير خطاب الضمان رقم ٢٠٤٩ الصادر بناء على طلب من بنك مصر العربى الإفريقى لصالح بنك تشيس الأهلى بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار وخطاب التعزيز المرفق به بجعل قيمته ١٥٠٠.٠٠٠ دولار كما انهما زورا الخطاب ٧١٠٠٤٠ المؤرخ ١٩٨٤/٨/١٩ المنسوب صدوره لبنك قناة السويس بطريق الإصطناع ووضع إمضاءات مزورة منسوبة زورا إلى المسؤولين بهذا البنك بأن خطاب الضمان رقم ٢٠٤٩ سالف الإشارة إليه لايزال ساريا خلافا للحقيقة وذلك سترًا لإكتشاف التزوير " .

(إنتهى)

ومؤدى ما تقدم أن المحكمة ذهبت فى هذه الصورة عن الواقعة التى استقرت فى يقينها عند القضاء بإدانة الطاعن والمتهمة الأولى إلى أنها — أى المتهمة الأولى — اشتركت مع مجهول فى تزوير خطاب الضمان رقم ٢٠٤٩ المؤرخ ١٩٨٤/٨/١ الصادر من بنك مصر العربى الإفريقى لصالح بنك تشيس الأهلى وقيمته ٥٠.٠٠٠ دولار لتصبح بعد التزوير مليونًا وخمسمائة ألف دولارًا . كما أنها اشتركت مع ذلك المجهول كذلك فى تزوير خطاب التعزيز المرفق به لتستتر به على ذلك التزوير وتخفيه .

ولم تستقر محكمة الموضوع على هذه الصورة التى أوردتها عن واقعة تزوير خطاب الضمان رقم ٢٠٤٩ آنف الذكر ومرفقاته ، والتى اسندتها للمتهمة الأولى وحدها بالإشتراك مع مجهول لم تكشف عنه التحقيقات . بل ذهبت المحكمة فى مدونات الحكم ص ١٠ إلى قولها بما نصه :

" وعلى ذلك فإن المحكمة تستخلص من واقعات الدعوى المنسوبة إلى المتهمين الأولى والثانى أنها تدور حول تلك الجرائم الآتية : واقعات التزوير فى خطاب الضمان رقم ٢٠٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/٨/١ الصادر من بنك مصر العربى الإفريقى لصالح بنك تشيس الأهلى " .

وبذلك تكون المحكمة وقد نسبت للطاعن فى هذا الجزء من الحكم ما يفيد أنه شارك مع المتهمة الأولى فى ارتكاب التزوير الواقع بخطاب الضمان رقم ٢٠٤٩ المؤرخ ١٩٨٤/٨/١ السالف البيان ، فى حين أن المحكمة سبق وأوضحت فى مدونات ذات الحكم أن المتهمة الأولى وحدها هى التى اشتركت مع مجهول فى تزوير ذلك الخطاب ومرفقاته دون مشاركة من الطاعن وهو ما يعد تناقضا بين أسباب الحكم إذ جاءت بعضها بحيث

ينقض ما أثبتته البعض الآخر ، وهو ما يعيبه بالتهاتر والتضارب وعدم التناسق وينبئ في حد ذاته عن اضطراب صورة الواقعة في ذهن المحكمة وعدم استقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة حيث لم يعد يُعرف من أسباب الحكم وعلى النحو السالف بيانه ما إذا كانت المتهمة الأولى قد اشتركت مع مجهول فى تزوير خطاب الضمان رقم ٢٠٤٩ الصادر من بنك مصر العربى الأفريقى لصالح بنك تشيس الأهلى — أم انها اشتركت مع الطاعن فى ارتكاب هذا التزوير خاصة وقد تسلمه من البنك مصدره بصفته نائبا عنها وعضو مجلس إدارة شركة (.....) الصادر لصالحها خطاب الضمان المذكور وهذا التناقض يعجز محكمة النقض ولاشك عن بسط رقابتها على الحكم الطعين لبيان مدى صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم لتناقض أسبابه فضلاً عما شابها من تهاتر وتخاذل وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وقضت محكمة النقض بأن :

" الحكم يكون معيبا إذا كان ما أورده المحكمة عن صورة الواقعة قد جاء بحيث يتناقض بعضه البعض الآخر وفيه من التهاتر ما يصمه بعدم التجانس والغموض والإبهام بما ينبئ عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته ويعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح لإضطراب العناصر التى أوردها الحكم وعدم استقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ومما يستحيل معه التعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى " .

* نقض ١٩٧٧/١/٩ — س ٢٨ — ٤٤ — ٩ — طعن ٩٤٠ — / ٤٦ ق

* نقض ١٩٨٢/١١/٤ — س ٣٣ — ٨٤٧ — ١٧٤ — طعن ٤٢٣٣ / ٥٢ ق

* نقض ١٩٨٥/٦/١١ — س ٣٦ — ١٣٦ — ٧٦٩

ومن جانب آخر فإن محكمة الموضوع تكون قد اسندت للطاعن واقعة مشاركته فى تزوير خطاب الضمان رقم ٢٠٤٩ آنف الذكر — رغم أن تلك الواقعة لم ترد بأمر الإحالة الصادر من سلطة الإتهام وهى النيابة العامة حيث خلا الأمر المذكور من تلك التهمة التى نسبت للمتهمة الأولى وحدها مع آخر مجهول أما الطاعن فلم تنسب إليه تلك الجريمة ولا الواقعة المكونه لها ، وتكون المحكمة بذلك وقد خرجت عن حدود الواقعة المنسوبة للطاعن بأمر الإحالة التى جرت ووردت بالأمر والذى ينبغى أن تجرى

محاكمته عنها بحيث تكون قاصرة عليها وحدها ولا يحق لها من بعد أن تدخل أى واقعة خلافها فى تقديرها ووزنها عند تكوين عقيدتها فى الدعوى عملاً بالمادة ٣٠٧ إجراءات جنائية والتي حددت نطاق الواقعة التى تجرى محاكمة الطاعن عنها بما ورد بأمر الإحالة وحظرت أن يحاكم إلا عنها وحدها . وهى مخالفة أخرى تردى فيها الحكم الطعين بما عابه واستوجب نقضه .

*** إستقر على ذلك قضاء النقض وقضى بأن :**

" المحكمة تنقيد بوقائع الدعوى كما وردت بأمر الإحالة أو ورقة التكاليف بالحضور وفقاً للمادة ٣٠٧ إجراءات جنائية فإذا دانت المحكمة الطاعن بتهمة لم تكن الدعوى مرفوعة بها وبواقعتها أمامها بل صرفت النيابة النظر عنها ولم تقدمها إليها — فإنها تكون قد أخطأت لأنها عاقبت المتهم عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليها امامها بما يقتضى بطلان الحكم " .

*** وقضت محكمة النقض بأن :**

" ذلك قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقاً للقانون وفيه حرمان للمتهم من حقه فى الدفاع حتى ولو كان لتلك الواقعة أساس من التحقيقات — مما يعد مخالفاً لأحكام متعلقة بالنظام العام ويكون قضاء المحكمة على تلك الصورة باطلاً " .

* نقض ١٩٥٩/١/١٣ — س ١٠ — ١١ — ٤٠ — طعن ١١٢٢ / ٢٨ق

ولامحل للقول فى هذا الصدد بأن محكمة الموضوع لم تعاقب الطاعن عن جريمة اشتراكه فى تزوير خطاب الضمان رقم ٢٠٤٩ السالف الذكر لأن الأمر هنا لا يتعلق بالعقوبة المقضى بها وإنما يتصل بمنطق الحكم ذاته وصحة استدلاله ، ولما كان هذا المنطق قد أصابه العوج لما شابه من تناقض على ما سبق بيانه فضلاً عن إضرابه وعدم تناسق أجزائه فإن هذا الإعوجاج يفسده وينعكس هذا الأثر على منطق الحكم وجوهر قضاءه بما يبطله ويوجب نقضه .

ولما هو مقرر من أن عناصر الواقعة كما أثبتتها الحكم هى المناط فى التحقق من مدى صحة تطبيق القانون عليها — فإذا شاب بيان الحكم لهذه العناصر عيب استحال على محكمة النقض مباشرة سلطتها فى الرقابة لأن هذا الخلل يعجز تلك المحكمة عن القطع بما إذا كان الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون أو لم يخطئ .

* نقض ٢٧/٥/١٩٦٨ - ١٩ - ٦٠٣ - ١٢٠ - طعن ٦٣٦/ ٣٨ ق

(شرح النقض الجنائي للدكتور فتحى سرور - ٢٠٧ - طبعة ١٩٨٠)

كما شاب الحكم المطعون فيه تناقض آخر عندما اورد بمدوناتك كذلك ص ٧ ما نصه :

" إن المتهمة الأولى كانت قد استصدرت ترخيص البناء رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٩ من مصر الجديدة لبناء ثمانية أدوار متكررة على قطعة الأرض رقم ٧٩ شارع الميرغنى بمصر الجديدة - المملوكة لها وتقدمت بالترخيص إلى البنك العقارى العربى للحصول منه على قرض تسهيل إئتماني لتشطيب العقار وبضمان نسبة ٦٠% من قيمة العقار وتم منح المتهمة الأولى بموجبه ثلاثة ملايين جنيه بضمان كامل الأرض وبنائه طبقا لما هو ثابت بعقد القرض المبرم مع المتهمة الأولى والذي وقعه الثانى - بصفته - وتبين أن العقار عبارة عن ١٥ طابقا فوق الأرضى والبدروم والطابق السادس عشر عبارة عن فيلا وأن المتهم الثانى وعد المختصين بالبنك لدى توقيعه عقد القرض بتقديم أصل ترخيص البناء الثابت به أنه مكون من خمسة عشر دورا إلا أنه لم يقدمه - وكان قصد المتهمين الأولى والثانى (الطاعن) من ذلك الإختلاف فى عدد الطوابق بالمبنى بين أصل الترخيص المرفق صورته بالبنك ومن الثابت بملف الترخيص الصادر من مصر الجديدة هو تسيير إجراءات القرض وزيادة قيمته باعتبار أن البنك يمول التشطيب بنسبة ٦٠% (ستون فى المائة) " .

(انتهى)

ومؤدى ذلك أن المحكمة أوضحت فى مدونات حكمها المطعون عليه أن المتهم الثانى (الطاعن) ساهم مع المتهمة الأولى فى تزوير ترخيص ذلك المبنى بجعل الوقائع المزورة فى صورة الوقائع الصحيحة مع العلم بتزويرها لكى يمكنها من الحصول على أموال البنك العقارى العربى دون حق وبغير مسوغ من القانون وبالمخالفة للتعليمات - ولهذا اتفقا مع مجهول على تزوير أصل الترخيص بجعله صادرا بخمسة عشر طابقا خلاف الأرض والبدروم على خلاف الحقيقة حيث صدر أصلا بثمانية طوابق فحسب وبذلك يكون الطاعن وفق تقدير المحكمة لتلك الواقعة قد أسهم مع المتهمة الأولى وشاركها فى جريمة الشروع فى النصب والتى ارتكبها للحصول على أموال البنك المذكور بطريق الإحتيال إذ أستهافت من ذلك بمشاركة الطاعن الحصول على مبلغ

للتشطيب على سبيل القرض يعادل ٦٠% من قيمة الأرض والمباني وهو ما يزيد عن القدر المسموح للإقراض وفق نظم البنك المذكور ولوائحته وهو ما تتكون به وتتوافر معه جريمته النصب التي قضت المحكمة بإدانة المتهمة الأولى عنها عملا بالمواد ٣٣٦ عقوبات وهو ما كان يقتضى كذلك من المحكمة معاقبة الطاعن عنها كذلك بعد تعديل وصف التهمة المسندة إليه ولفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات جنائية وذلك حتى يستقيم منطق الحكم وصحة استدلاله وطالما ان المحكمة قد انتهت فى تقديرها لواقعة الدعوى ان الطاعن استهدف من مشاركته مع المتهمة الأولى فى جريمة التزوير بالترخيص السالف الذكر - تمكينها من الحصول على اموال للبنك العقارى العربى دون حق •

إذ أن هذه المسألة عن تلك الجريمة أمر لازم وحتمى وفق ما يقتضيه العقل والمنطق وال لزوم وفق المجرى العادى للأمر ولكن المحكمة لم تنسب للطاعن جريمة الشروع فى النصب السالف الذكر ولم تعاقبه عنها ولهذا جاء منطق الحكم وقد شابه التناقض الواضح والتضارب الظاهر لأن المحكمة لم ترتب النتائج المنطقية على تلك المقدمات التى اوردتها •

ولهذا كانت النتائج المذكورة منبته الصلة بمقدماتها وقام التناقض بين العناصر الواقعية للحكم التى تثبت لدى المحكمة التى أصدرته وبين ما خلصت إليها من نتيجة وهو ما أخل بسلامة الإستقراء والإستنباط بالحكم كذلك إذ جاءت غير لازمة منطقيا للوقائع التى تثبت لدى المحكمة التى أصدرته ، - وهو ما عاب الحكم بالقصور فى التسبب فضلا عما شابه من تناقض وفساد فى الإستدلال بما أوجب نقضه لما هو مقرر بأن الحكم يعتبر مشوبا بالفساد فى الإستدلال إذا إنطوت أسبابه على عيب يمس سلامة الإستنباط ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة فى اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للإقتناع بها او عدم فهم الواقعة التى ثبتت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر كما فى حالة عدم اللزوم المنطقى للنتيجة التى انتهت إليها بناء على تلك العناصر التى تثبت لديها •

* نقض مدنى ١٩٩٣/٢/٢١ - ٤٤ - ١١٢ - ٦٧٧ - طعن ٣٣٤٣ / ٦٢ ق

ثالثا : قصور آخر فى التسبب وخطأ فى تطبيق القانون •

ذلك أنه وعلى مايبين من أمر الإحالة الصادر من سلطة الإتهام والذى تضمن كافة الجرائم المسندة للطاعن والتي جرت محاكمته عنها أنها خلت جميعها من توجيه تهمة المشاركة مع المتهمة الأولى فى جريمة النصب المسندة إليها وذلك لاستعمالها وسائل الخداع بطريق التزوير الذى وقع منهما بالإشتراك مع آخر مجهول فى الترخيص الصادر من حى شرق القاهرة بإقامة المبنى السالف الذكر بإثبات أن ذلك الترخيص صادر عن مبنى مكون من خمسة عشر طابق خلاف البدروم والأرضى على خلاف الحقيقة والواقع واستعمالها هذا المحرر المزور مع العلم بتزويره بتقديمه للبنك العقارى العربى للحصول منه على قرض بضمان ذلك العقار بما يزيد ويجاوز القدر المحدد حيث لا يتم الصرف إلاّ بنسبة معينة لاتجاوز ٦٠ % من قيمة الأرض والمباني ، وقد تمكنوا بهذه الوسيلة من التزوير وجعل الوقائع المزورة فى صورة الوقائع الصحيحة من الحصول على تلك المبالغ دون حق بالزيادة عن الحدود المقررة . وهى جريمة النصب والإشتراك فيها المنصوص عليها فى المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٣٣٦ عقوبات ، ولايفهم من هذا التصرف الصادر من سلطة التحقيق إلاّ انها قررت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد الطاعن عن جريمة الإشتراك فى النصب سائلة الذكر .

إذ أن هذا الفهم هو النتيجة المنطقية للتصرف السالف البيان وهو امر لازم وفق مقتضيات العقل والمنطق إذ لايفهم منه إلاّ هذا المعنى وحده وليست له أية دلالة سواه . ولما كانت وقائع التزوير الأخرى المسندة للطاعن بما فى ذلك الإشتراك فى تزوير خطاب الضمان رقم ١٢٦٧٤٦ الصادر بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٤ من بنك قناة السويس لحساب بنك القاهرة فرع مصر الجديدة الذى تم تزويره بهدف الحصول على مبالغ للبنك الأخير دون حق وبطريق النصب والإحتيال كذلك مرتبطة ببعضها وبواقعة النصب المشار إليها أنفا ارتباطا لا يقبل التجزئة خاصة وقد وجهت النيابة العامة جميع هذه التهم للطاعن فإن إسقاط التهمة عن جريمة النصب والشروع فيها عن الأخير (الطاعن) لا يعنى إلاّ أن سلطة التحقيق قد أفصحت عن إرادتها بالتقرير بألاّ وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد الطاعن عن كافة جرائم الإشتراك فى التزوير المسندة إليه باعتبار أن الأمر بألاّ وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضده عن جريمتى الإشتراك فى النصب والشرع فيها لازال قائما ولم يبلغ بعد كما أن هذا الأمر هو المفهوم دلالة وحتما من تصرف النيابة

العامّة السالف الذكر وذلك وفق اللزوم العقلي والمنطقي كما سلف البيان ، بمعنى أن القرار الضمني بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد الطاعن عن جريمة الإشتراك في النصب والشروع فيه المسندتين للمتهمة الأولى ينسحب حتماً على جرائم الإشتراك في التزوير التي قضت المحكمة بإدانة الطاعن عنها .

إذ لا يتصور أن يشارك الطاعن في التزوير الأنف بيانه دون أن تكون مشاركته بقصد تسهيل حصول المتهمة الأولى على الأموال التي أرادت الحصول عليها من البنوك المذكورة دون حق وإضافتها إلى ملكيتها بغير سند من القانون .

ويستخلص هذا القصد حتماً ولزوماً وعقلاً من الوقائع المطروحة سألقة الذكر والتي اعتنتها المحكمة ، — كذلك ذهبت في حكمها أن مشاركة الطاعن في تزوير الترخيص الخاص بالمبنى المملوك للمتهمة الأولى كانت بهدف حصولها على أموال على سبيل القرض من البنك العقاري العربي دون حق وبالإضافة عما هو مقرر بلوائح البنك المذكور وتعليماته .

وعلى ذلك فإن جريمة النصب والشروع فيها هي النتيجة الحتمية لجرائم الإشتراك في التزوير المسندة للطاعن ، — وتدور كل منها وجوداً وعدماً مع الأخرى وترتبطاً على ذلك فإن القرار الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد الطاعن عن جريمتي النصب والشروع فيه بالإشتراك مع المتهمة الأولى السالف بيانها يكون قد شمل كذلك وانصب على جرائم التزوير والإشتراك فيها التي دين عنها الطاعن .

وعلى ذلك فما كان للمحكمة أن تجرى محاكمة الطاعن عن جرائم الإشتراك في التزوير المسندة إليه رغم صدور قرار بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضده عن جريمة الإشتراك في النصب والشروع فيه مع المتهمة الأولى وهو القرار الضمني السابق الإشارة إليه فيما تقدم ، — إذ يعد ذلك منها تناقضاً بين مدونات الحكم بحيث ينفى بعضه البعض الآخر ويتعارض معه تعارضاً يستعصى على المواءمة والتوفيق فضلاً عما ينبئ عنه من خطأ في تطبيق القانون واضطراب الوقائع في ذهن المحكمة وعدم استقرارها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة — إذ لم يعد يعرف منها الغرض الذي ابتغى الطاعن تحقيقه من وراء إجراء ذلك التزوير والمشاركة فيه وما إذا كان بقصد تمكين المتهمة الأولى من الحصول على أموال البنوك المجنى عليها من عدمه ، — وهو

أمر شابه غموض تام وإيهام مطلق يعيب الحكم الطعين بما يستوجب نقضه .
ومن زاوية أخرى فإن القرار بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية السالف الذكر
وان كان قد صدر بالنسبة للطاعن عن جريمتي النصب والشروع فيه إلا أنه ينسحب كذلك
على باقى الوقائع المسندة إليه بما فيها جرائم الإشتراك فى التزوير للإرتباط الواقع بينها
جميعها على نحو لا يقبل التجزئة وهذا القرار ولو كان حتمياً إلا أنه يكتسب حجتيه
المانعة من العودة للدعوى الجنائية — ويكتسب هذا الحجية بالنسبة لكافة الوقائع
المطروحة مهما تعددت أوصافها ما دامت قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال كمل
بعضها البعض الآخر فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى إستهدفها المتهمان
الأولى والثانى مع وحدة الحق المعتدى عليه والغرض الذى قصده معاً من إرتكابها وهو
الإستيلاء على أموال تلك البنوك دون حق وإغتيالها بالباطل وإضافتها إلى ملك المتهمه
الأولى دون سند من القانون وبطريق التزوير وتغيير الحقيقة .

وهذه الوحدة بين تلك الأفعال تجعلها جميعها وكأنها فعل واحد فى الواقع وحقيقة
الأمر بحيث إذا ما صدر قرار بآلاً وجه لإقامة الدعوى الجنائية ولو كان قراراً ضمناً
عند أحد تلك الأفعال فإنه يُعتبر وكأنه صادر بالنسبة للباقى بالنظر للإرتباط بينها غير
القابل للتجزئة .

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن عن جرائم
الإشتراك فى التزوير المُسندة إليه رغم صدور قرار بآلاً وجه لإقامة الدعوى الجنائية
ضده من سلطة التحقيق عن جرائم النصب والشروع فيها والذى لازال قائماً محدثاً آثاره
القانونية المانعة من العودة إلى تحريك الدعوى الجنائية عنها للإرتباط الناشئ عن تلك
الجرائم غير القابل للتجزئة — فإنه يكون وقد أخطأ فى تطبيق القانون واجباً النقض .

كما أن المحكمة تكون بذلك وقد قضت بإدانة الطاعن كذلك عن جريمتي النصب
والشروع فيه رغم سبق صدور قرار بآلاً وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن الجرائم
المذكورة من سلطة التحقيق وهو قرار ضمنى لازال قائماً مُنتجاً لكافة آثاره القانونية وله
حجتيه التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً وله ما للأحكام من قوة
الأمر المقضى فى نطاق حجتيه المؤقتة .

* نقض ١٩٨٥/١٢/٣٠ — س ٣٦ — رقم ٢٢١ — ١١٨٨ — طن ٥١٧٨ / ٥٥٥

* نقض ١٩٨٥/١/٢٧ - س ٣٦ - رقم ٢١ - ١٥٩ - طعن ٨٢٧ / ٥٤٤

وقعت محكمة النقض بأن :

" الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ولئن كان بحسب الأصل يتعين أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة إلا أنه قد يُستفاد إستنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر ترتب عليه حتماً بطريق اللزوم العقلي والمنطقي " .

* نقض ١٩٨٥/١٢/٣٠ - س ٣٦ - ٢٢١ - ١١٨٨ - طعن ٥١٧٨ / ٥٥٠ ق

* نقض ١٩٩٢/٧/٩ - س ٤٣ - ٩٢ ، ٦١٥

* نقض ١٩٧٩/٦/٢١ - س ٣٠ - ١٥١ - ٧١٢

يُضاف إلى ما تقدم أن القرار الضمني الصادر من سلطة التحقيق بآلاً وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد الطاعن بالنسبة لجرائم الإشتراك في جرائم النصب والشروع فيها - والذي لازال قائماً - قد صدر - ولا شك لأسباب عينية تتعلق بعدم علمه بالنشاط الجنائي الذي قامت به المتهمة الأولى وحدها في سبيل تحقيق أغراضها للحصول على أموال البنوك المجنى عليها دون حق وهذا القصد المُنعم وحسن نية الطاعن يُكون وحدة واحدة بالنسبة إليه لأنه لا يمكن أن يكون سئ النية وهو بصدد جرائم الإشتراك في التزوير المُسندة إليه والتي قضى بإدانته عنها ، وحسنُ النية بالنسبة لجرائم النصب والشروع فيه التي وقعت من المتهمة الأولى والتي نسبت إليها وحدها وأدينَت عنها .

ولأنه من المنطقي القول بأنه طالما كان الطاعن حسن النية بالنسبة لوقائع النصب والشروع فيها التي وقعت من المتهمة الأولى وكانت تلك الجرائم مرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة مع جرائم الإشتراك في التزوير التي حدثت كذلك وضمت كل منها وحدة إجرامية ومُخطط إجرامي واحد - فإنه يستحيل القول بأن الطاعن كان حسن النية بالنسبة للجرائم الأولى (النصب والشروع فيه) وسئ النية بالنسبة للجرائم الأخرى (التزوير والإشتراك فيه) .

إذ يتنافى هذا القول مع أصول المنطق واللزوم العقلي والبداهة المُطلقة . ويقتضى المنطق السديد أن تكون نية الطاعن وقصده واحد فيما يتعلق بهذه الجرائم جميعها والتي أُرُكبت لغرض واحد ولتحقيق غاية مُعينة هي حصول المتهمة الأولى على أموال البنوك

المجنى عليها دون حق وبطريق الإحتيال والنصب على حد ما جاء بوصف الإتهام .
وهو ما كان يتعين معه القول كذلك بأن الطاعن كان حسن النية لا يقصد بنشاطه مع المتهمة الأولى إرتكاب أى من الجرائم المُسندة إليه سواء كانت إشتراكاً فى التزوير أو نصباً أو شروعاً فيه لأن نواياه لا يمكن أن تتجزأ بالنسبة للوقائع المرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة وتكون فى مجموعها وحدة واحدة لا إنقسام فيها كما تُشكل كذلك عقداً مُحكم الحلقات متصل الأجزاء لا يقبل الإنفراط — وتكون المحكمة بذلك وقد أخطأت وشاب حكمها التناقض والتهاتر إذ قضت بإدانة الطاعن عن جرائم الإشتراك فى التزوير المُسندة إليه بينما إلتزمت بما يقضى به القرار بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إليه عن جرائم الإشتراك فى النصب والشروع فيها مع المتهمة الأولى رغم الوحدة التامة والإرتباط غير القابل للتجزئة بين هذه الجرائم جميعها فإنفرط ذلك العقد الذى يجمعها وتبعثرت حلقاته وتحطم منطق الحكم وتداعت دعائمه وأسانيده بما أفسد قضاؤه وأبطله وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وخلاصة ما تقدم جميعه أنه ما كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بمعاقبة الطاعن عن جرائم الإشتراك فى التزوير والإستعمال التى قضت بإدانته عنها رغم صدور قرار من سلطة التحقيق بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إليه عن جرائم النصب والشروع فيه لوحدة الجرائم المذكورة ولأنها مرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة وهو ما يُشكل دفعاَ بعدم جواز نظر تلك الدعوى وله من القوة ما للأحكام النهائية الحائزة لقوة الأمر المقضى به .

وهذا الدفع متعلق بالنظام العام يمكن التمسك به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض . وتقضى به هذه المحكمة ولو من تلقاء نفسها خاصة وأن عناصر هذا الدفع ومدوناته ظاهرة من خلال مدونات الحكم المطعون فيه ذاته ولا يحتاج بحثها وإستظهارها إلى إجراء تحقيق يخرج عن ولايتها ولهذا تقضى به محكمة النقض دون أن يكون مع النقض الإحالة عملاً بالمادة ٣٩ من القانون ١٩٥٩/٥٧ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

* نقض ١٩٩٠/١٠/١٧ — س ٤٦ — ٢٠ — ص ١٤٦ — طعن ٨٩٩٦ / ٥٨ ق

* نقض ١٩٦٢/١١/٢٧ — س ١٣ — ٧٨٥ — ١٩١ - طعن ١١٧٧ / ٣٢ ق

* نقض ٢٦/١١/١٩٨١ - س ٣٢ - ١٧٢ - ٩٨١

* نقض ٢٧/١/١٩٨٥ - س ٣٦ - ٢١ - ١٥٩

رابعاً : الخطأ فى الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق

فقد تسانددت محكمة الموضوع فى قضائها بإدانة الطاعن - ضمن ما تسانددت إليه - إلى الدليل المُستمد من شهادة الشاهدة رشيدة أحمد أحمد السواحلى بالتحقيقات وبالجلسة أمام المحكمة .

وحصلت المحكمة أقوال الشاهدة المذكورة بقولها أنها شهدت بتلك التحقيقات وبالجلسة أنه صدر ترخيص البناء رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٩ موضوع الدعوى لبناء عقار مكون من ثمانية أدوار مُتكررة على قطعة الأرض رقم ٧٩ شارع الميرغنى بمصر الجديدة بإسم - وأنها أطلعت على صورة الترخيص المقدمة من البنك العقارى العربى للحصول على القرض بضمان العقار ولاحظت أن الصورة ورد بها أن العقار مكون من ستة عشر طابقاً على خلاف ما ورد بالصورة المودعة بملف الترخيص بالحق وأن أصل الترخيص يُسلم للمالكة وأن التلاعب يتم بمعرفتها . وأضافت أن هناك إختلافاً بين منطوق الترخيص المُقدم صورته من البنك ببناء ستة عشر طابقاً وبين التكليف الصادرة من المنطقة ، - فى حين أن الثابت من أقوال الشاهدة المذكورة بجلسة المحاكمة أنها جاءت خالية مما يُفيد أن العقار المذكور مكون من ثمانية طوابق كما ورد بملف الرخصة وأن الصورة المقدمة من البنك العقارى كانت تخص عقاراً مكوناً من ستة عشر طابقاً بما فيها البدروم .

كما لم تذكر بالجلسة أن الأصل الخاص بالترخيص يُسلم للمالكة ، كما أوضحت أنها لا تذكر تفاصيل الواقعة لمضى مدة أكثر من عامين على سؤالها بالتحقيقات ، - ومن هذا يتبين أن أقوال الشاهدة سالفة الذكر بالتحقيقات جاءت مخالفة لما شهدت به بجلسة المحاكمة فى عناصر جوهرية من الشهادة إذ جاء الخلاف متعلقاً بعدد الطوابق المكون منها العقار والخلاف فى هذا البيان بين ما هو وارد بملف الرخصة وصورتها المقدمة من البنك ، - كما لم توجه إتهاماً للمتهمة الأولى يتعلق بتلاعبها فى تلك الصورة التى يُسلم إليها الأصل ، - وهو ما يذلل كذلك على أن المحكمة حصلت أقوال الشاهدة

المذكورة بالجلسة على خلاف ما ورد بمحضرها وبما لا يتفق والثابت به ، - وهو ما يُعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ولا يرفع هذا العوار عن الحكم أن تكون أقوال الشاهدة بالتحقيقات متفقة ومضمون ما حصلته المحكمة منها بالحكم ما دامت قد إستدلت على جديتها بأقوالها أثناء المحاكمة بما لا أصل له بمحضرها إذ لم يَعدُ يُعرف بعد وجه رأيها فى الدعوى لو أنها أدركت حقيقة ما ذكرته المحكمة بجلسة المحاكمة وبما يتفق وأقوالها الثابتة بمحضرها ، - ولأن المحكمة تُكوّن عقيدتها فى الدعوى من جماع الأدلة المعروضة على بساط البحث أمامها وهذه الأدلة مُتساندة يُكْمِل بعضها البعض الآخر ويُدعمه بحيث إذا شاب الخطأ أحدها تعذر التعرف على أثر ذلك فى تقديرها لباقي الأدلة الأخرى .

ومن المقرر فى هذا الصدد بأن الحكم يكون معيباً بالخطأ فى الإسناد وخالف الثابت بالأوراق إذا إستخلص مقارفة الطاعن للجريمة مُستدلاً على ذلك بأقوال الشاهد بجلسة المحاكمة بما لا أصل له بالأوراق - ولا يُغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقواله بالتحقيقات طالما أنه إستدل على جديتها بأقوالها بجلسة المحاكمة بما لا أصل له بالأوراق - ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أنها فى المواد الجنائية مُتساندة والمحكمة تُكوّن عقيدتها منها مُجمعة بحيث إذا سقط أحدها أو أُسبِتَ تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه .

* نقض ١٩٧٩/٥/٦ - س ٣٠ - رقم ١١٤ - ٥٣٤ - طعن ١٥٠ / ٤٩ ق

* نقض ١٩٧٩/٣/٢٩ - س ٣٠ - رقم ٨٣ - ٤٠٢ - طعن ١٧٤٧ / ٤٨ ق

كما يبين من مطالعة مدونات أسباب الحكم الطعين أن المحكمة تساندت كذلك فى إدانة الطاعن إلى الدليل المُستمد من أقوال الشاهد محمد عبد الحليم عطية عيسى المهندس الإستشارى للبنك العقارى العربى بالتحقيقات و بجلسة المحاكمة وحصلت شهادته بقولها : - " إنه كُلف من البنك كخبير إستشارى لمعاينة العقار رقم ٧٩ شارع الميرغنى بمصر الجديدة بناءً على طلب عقد القرض - وتبين له من إجراء المعاينة أن العقار مكون من خمسة عشر طابقاً فوق البدروم والأرضى ومقام عليه فيلا فى الطابق السادس عشر وأنه تقابل مع المتهمة الأولى بمكتبها المجاور للعقار وإطلع على أصل الترخيص ببناء العقار وطلب صورة ضوئية منه وقام بمطابقتها على الأصل ووقع على الصورة بما يُفيد أنها

طبق الأصل ورد أصل الترخيص وقام بإتمام المعاينة وقدم محضراً بذلك للبنك وأضاف أن المتهمة كانت على علم تام بعدد أدوار العقار بالمخالفة لأصل الترخيص المودع بالملف وأنها قصدت من ذلك الحصول على أكبر قدر ممكن من القرض لأن قيمة القرض مرتبطة بعدد الأدوار " ، — فى حين أنه بالرجوع لأقوال الشاهد المذكور بالجلسة تبين أنه لم يذكر أنه إطلع على أصل الترخيص وأنه طابقه على الصورة التى أرفقها بمحضره — كما لم يذكر أنه تقابل مع المتهمة الأولى وقام برد الأصل إليها أو أنها كانت على علم بالمخالفة لتحصل على قيمة القرض بالزيادة وقد سُئل صراحةً بالجلسة : س : هل إطلعت على صورة الترخيص ؟ — ج : لا أذكر .

وبذلك تكون المحكمة قد أسندت للشاهد المذكور إدلائه بأقوال بالجلسة تُخالف الثابت بمحضرها بما يصم حكمها بخطأ آخر فى الإسناد ومخالفة أخرى للثابت بالأوراق وبما يُعيبه وبوجب نقضه .

كما أخطأت المحكمة كذلك من تحصيل أقوال الشاهد محمد حسين صادق ماهر مدير عام الإدارة العامة للإئتمان بالبنك العقارى العربى — والتى تساندت إليها مع أقواله الواردة بالتحقيقات فى إدانة الطاعن ، إذ حصلت أقواله بجلسة المحاكمة بما نصه : —

" أنه شهد بما شهد به الشاهد الثانى سمير عزت عبد اللطيف نائب المدير العام للشئون القانونية بالبنك المذكور — وأوضح أن المتهم الثانى (الطاعن) قام بالتوقيع على عقد القرض نيابةً عن المتهمة الأولى ولم يقدم ترخيص العقار وأن الموظف المختص أخذ عليه إقرار بتقديم أصل الترخيص وقام المهندس محمد عبد الحليم موسى بمعاينة المبنى وقدم تقرير المعاينة المؤرخ ١٩٨٢/١٢/٢٥ وصورة ضوئية من الترخيص مؤثر عليها بأنها صورة طبق الأصل وأنهى شهادته بأنه يرى أن العملية (المتهمة الأولى) — زورت أصل الترخيص ليتفق مع مخالفات المباني التى إرتكبتها .

وهذا التحصيل لأقوال الشاهد محمد حسين صادق بالجلسة أمام المحكمة يختلف اختلافاً تاماً عما هو ثابت بأقواله التى رصدها بمحضر الجلسة ، — لأن شهادته أمام المحكمة إقتصرت على مجرد القول بأنه لا دور له فى إجراءات القرض الممنوح للمتهمة الأولى وإنما سُئل فقط عن إجراءات وخطوات الحصول على القرض من البنك . وأنه كان وقت الواقعة موظفاً بإدارة الإئتمان وأن شركة هديكو تقدمت للحصول على قرض

بمبلغ نحو أربعة مليون جنيه عن طريق وكيلها المتهم الثانى (الطاعن) وأن الأخير قدم صورة ضوئية لترخيص المبنى ولم يقدم الأصل وكتب على نفسه تعهداً بتقديمه وأن الذى باشر الإجراءات موظفين خلافه، — ولم يرد بأقوال الشاهد المذكور بالجلسة أنه يرى أن المتهمة الأولى زورت أصل الترخيص ليتفق مع المخالفات التى إرتكبتها فى البناء ، — ولم تتضمن شهادة الشاهد محمد حسين صادق بالجلسة شيئاً عما ذكره الشاهد الثانى سمير عزت عبد اللطيف والذى أحالت عليها المحكمة عندما قررت أنه شهد أمامها بمضمون ما شهد به الشاهد المذكور — عن واقعة أن الترخيص صادر بثمانية أدوار فحسب وأن البنك علم بعد ذلك بالحقيقة ولهذا أسقط أجل الدين — أو أن التزوير تم إرتكابه بقصد السير فى إجراءات القرض وزيادة قيمته بإعتبار أن البنك يمول التشطيب بنسبة ٦٠ % .

وبذلك يكون الحكم الطعين وقد تردى فى مخالفة أخرى للثابت بالأوراق حيث رصد بمدوناته من أقوال الشاهد محمد حسين صادق ما لم يذكره أمام المحكمة كما أحال فى بيان أقواله المذكورة على ما حصله من أقوال الشاهد الثانى سمير عزت عبد اللطيف رغم الاختلاف الظاهر بين أقوالهما ورغم أن كلاً منهما قد شهد عن واقعة مخالفة لما شهد عليها الآخر ، — بما كان يتعين معه تحصيل أقوال كل شاهد على حده ، — وهذا الخطأ بالإضافة للأخطاء السابقة فى الإسناد مما يُعيب الحكم ويستوجب نقضه لما هو مقرر بأن الأحكام الجنائية إنما تُبنى على أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق فإذا إستند الحكم إلى قول مُستند لا أصل له بملف الدعوى كان الحكم باطلاً لإبتناؤه على أساس فاسد ولو تساند فى قضائه إلى أدلة أخرى لما بينها من تساند .

* نقض ١٩٨٤/١/١٥ — س ٣٥ — ٨ — ٥٠ — طعن ٢٣٨٥ / ٥٣ ق

* نقض ١٩٧٥/٢/٢٤ — س ٢٦ — ٤٢ — ١٨٨ — طعن ٦٨ / ٤٥ ق

* نقض ١٩٧٩/٢/١٢ — س ٣٠ — — ٤٨ — ٢٤٠

* نقض ١٩٨٥/٥/١٦ — س ٣٦ — ١٢٠ — ٦٧٧

* نقض ١٩٨٦/١/٢٢ — س ٣٧ — ٢٥ — ١١٤

خامساً : القصور فى التسبيب

ذلك أن محكمة الموضوع ذهبت سواء فى مقام تصويرها لواقعة الدعوى أو فيما إستخلصته من أقوال شهود الإثبات إلى أن الطاعن مع المتهمة الأولى إشتراكاً بطريقى الإتفاق والمساعدة مع موظف عمومى حسن النية من العاملين ببنكى قناة السويس والقاهرة فى الإستيلاء بغير حق على أوراق هذه الجهات وهى خطاب التعزيز المؤرخ ١٩٨٤/٥/٢٢ الصادر من بنك القاهرة نفاذاً لما ورد بخطاب الضمان الصادر عن بنك قناة السويس الواقع به التزوير للتستر على ذلك التزوير بالخطاب المذكور . وأنهما إتفقا مع مجهول لإثبات واقعة تسليم التعزيز للبنك المرسل إليه وذلك بتزوير إمضاء موظف قسم الوارد وإستحصل على خاتم البنك وختم به قرين هذا التوقيع المزور وإستعمله مع العلم بتزويره بأن رده للبنك مرسل الخطاب (بنك القاهرة) ليجعل على واقعة التسليم المزورة فى صورة واقعة صحيحة مع العلم بتزويرها .

كما إشتراك المتهمان مع آخر مجهول فى إرتكاب تزوير خطاب الضمان رقم ١٢٦٧٤٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٠ من بنك قناة السويس لصالح بنك القاهرة فرع مصر الجديدة بمبلغ مليون وأربعمئة ألف جنيه معلقاً على شرط ورود القيمة للبنك مصدر الخطاب والمسلم للمتهم الثانى (الطاعن) بحيث أصبح بعد التزوير شرط إيداع القيمة حساب المتهمة الأولى ببنك القاهرة على خلاف الحقيقة بدلاً من ورود القيمة للبنك مصدر الخطاب وهو بنك قناة السويس .

وإشتراكاً كذلك فى تزوير أصل ترخيص البناء الصادر من حى مصر الجديدة للعقار رقم ٧٩ شارع الميرغنى بزيادة عدد طوابق العقار المذكور من ثمانية طوابق خلاف البدروم والأرضى إلى خمسة عشر طابقاً . وإستعمالاً ذلك المحرر المزور مع العلم بتزويره بأن قدمته الأولى للخبير الهندسى المكلف من البنك العقارى العربى لمعاينته وسلمته الصورة الضوئية فأثبت بحسن نية أنها مطابقة للأصل بهدف إتمام إجراءات الحصول على قرض بضمان هذا العقار والمخالف وقام الثانى (الطاعن) بتمثيل المتهمة الأولى فى إبرام عقد القرض متضمناً البيان المزور فوقعت تلك الجرائم بناءً على ذلك الإتفاق وهذه المساعدة .

ولم تُبين المحكمة بمدونات الحكم الأدلة والقرائن التى إستخلصت منها ثبوت إشتراك الطاعن مع المتهمة الأولى فى إرتكاب جرائم التزوير فى المحررات سألقة الذكر

وإستعمالها مع العلم بتزويرها ، — بل جاء حديث الحكم فى هذا الصدد عاماً ومُرسلاً لا يبين من أسبابه كيف إستخلصت محكمة الموضوع ذلك التواطؤ بين المتهمين المذكورين والذى إتخذ صورة الإتفاق والمساعدة . كما لم تُبين المحكمة فى حكمها ما يذلل على أن الجرائم سالفة الذكر قد وقعت بناءً على التواطؤ بينهما والإعداد المُسبق والتدبير السابق على إرتكابها — أو أنها أُرُتِكت بناءً على خطة موضوعة تولى كل منهما القيام بدوره المُحدد فيها وفقاً للخطة المرسومة ولهذا قامت مسئولية كل منهما على نحو التضامن مع الآخر حيث إعتبرت أن كلاً منهما مسئول عن فعل شريكه نظراً لإتجاه إرادته فى ذات الإتجاه الذى إتجهت فيه مع قصد الآخر وعلى أساس أن الجرائم وقعت جميعها بناءً على ذلك الإتفاق المزعوم والمساعدة التى نسبتها المحكمة للمتهمين معا بناءً على عبارات وألفاظ يشوبها التجهيل التام والتعميم المُطلق والتى لا يُستساغ منها الوقوف على ما قضى به الحكم من ثبوت الإشتراك والمساهمة بين الطاعن والمتهمة الأولى وذلك المجهول الذى قارف التزوير بنفسه بناءً على إسهام كل منهما معه فيما إرتكبه من أفعال مادية أدت إلى تمام وقوع جرائم التزوير سالفة الذكر .

وهو قصور شاب بيان الحكم حيث كان يتعين على المحكمة أن توضح فى حكمها عناصر هذا الإتفاق والقرائن الدالة عليه والتى إستخلصت منها قيامه بالنسبة للطاعن والتى إستدلّت منها على أن إرادته قد تلاقت وإتحدت مع إرادة المتهمة الأولى والفاعل المجهول على التزوير بهدف تغيير الحقيقة وإدخال الغش والخداع على البنوك المجنى عليها والإستحصال على أموالها دون حق لحساب المتهمة الأولى بيد أن المحكمة لم تُقدم فى حكمها تلك العناصر التى تؤدى إلى ذلك الإستخلاص فى منطق سائغ وإستدلال مقبول وتكون بذلك وقد إفتترضت أن الطاعن قد تواطأ مع المتهمة الأولى وإتفق معها على ممارسة تلك الجرائم لمجرد أنه كان يعمل فى الشركة التى تتولى رئاستها أو أنه كان مفوضاً منها ووكيلاً عنها فى بعض أعمالها بحكم عمله بالشركة المذكورة (.....) .

وهذا الإفتراض لا يستقيم مع أصول الإستدلال السديد عند القضاء بالإدانة ولا يتفق مع قواعد الإستنباط الصحيحة — كما يتعارض كليةً مع نص المادة/٣١٠ إجراءات جنائية والتى توجب على كل حكم بالإدانة ضرورة إشتماله لبيان مُفصل وواضح لواقعة الدعوى والدور الذى قام به كل من المتهمين والذى تتكون منه الجريمة المُسندة إليه بكافة

أركانها القانونية بالإضافة إلى بيان مُفصل وواضح كذلك لمضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي تساندت إليها في قضائها والتي يستخلص منها ثبوت الواقعة المُسندة إليه دون تعميم أو إجمال أو غموض وإيهام وذلك حتى تستطيع محكمة النقض بسط رقابتها على الحكم لبيان مدى صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إتيانها بمدونات حيث يستحيل عليها مباشرة هذه السلطة إذا كانت أسباب الحكم قد وردت على نحو مُجمل يشوبه التعميم والإجمال كما هو الحال في الحكم الطعين الذي أطلق القول بأن الطاعن إشتراك مع المتهم الأولى وساهم معها في ارتكاب التزوير في المحررات آنفة الذكر . وأنه تواطأ معها وأنهما رسما معاً وخططا لارتكاب التزوير مع آخر مجهول بطريق الإتفاق معه ومساعدته بأن أمداه بالمُحررات المزورة والوقائع المُراد إثباتها بها لكي تتحقق الغاية المؤتممة والهدف المنشود من التزوير والذي تحقق بالفعل بناءً على تلك المساهمة من جانبيهما .

*** وقد قضت محكمة النقض في الكثرة الكثيرة من أحكامها بأنه : ■**

" يجب أن يبين كل حكم بالإدانة مضمون كل دليل من إدالة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ماخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم والآ كان باطلاً " .

* نقض ١٩٧٣/٦/٤ - س ٢٤ - ١٤٧ - ٧١٥

* نقض ١٩٧٢/١/٢٣ - س ٢٣ - ٢٨ - ١٠٥

* نقض ١٩٦٩/١١/١٠ - س ٢٠ - ٢٤٦ - ١٢٢٩

* " يتعين لسلامة الحكم أن يورد مؤدى الأدلة التي أُستند إليها حتى يتضح به وجه استدلاله بها ، وإذا إُستند إلى نتيجة تحليل فيلزم أن يعين ماهو ذلك التحليل وما نتيجته وما وجه الاستدلال بهذه النتيجة على التهمة " .

* نقض ١٩٧٣/٢/١١ - س ٢٤ - ٣٨ - ١٧٣

* " إذا كان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند في ادانته ضمن ما استند إليه من أقوال شاهد دون أن يورد فحوى أقوال هذا الشاهد أكتفاء بقوله أنه قد أيد المجنى عليه فيما ذهب إليه فإنه يكون قد خلا من بيان مؤدى الدليل المستمد من أقوال الشاهد المذكور مما لايعرف معه كيف أنه يؤيد شهادة المجنى عليه ومن ثم

يكون قاصراً "

* نقض ٢٦/٣/١٩٧٢ - س ٢٣ - ١٠١ - ٤٥٩

* " يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي أستندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة " .

* نقض ٢٧/٢/١٩٧٢ - س ٢٣ - ٥٦ - ٢٣٤

* " إذا كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كافة الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يتدبره الطاعن بوجه الطعن فإنه يكون قاصراً " .

* نقض ٤/٣/١٩٧٩ - س ٣٠ - ٦٥ - ٣١٧

* " يشترط في الحكم الصادر بالإدانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم . ولا يكفى فى ذلك أن يشير الحكم إلى الأدلة التى اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يتبين وجه استشهاد على إدانة المتهم . وإذن فالحكم الذى اقتصر على القول بثبوت التهمة من شهادة شاهدة الإثبات التى يستفاد منها تسليم المبلغ (المتهم بتبديده) دون أن يذكر مؤدى شهادتهم يكون قاصراً متعيناً نقضه " .

* نقض ٢١ / ١ / ١٩٥٢ - س ٣ - ١٦٨ - ٤٤٢

ولا يكفى فى هذا الصدد أن الطاعن تسلم خطاب الضمان المعلق على شرط ورود القيمة من بنك قناة السويس بصفته نائباً عن المتهمة الأولى وعضو مجلس الشركة لتقديمه للبنك المستفيد (بنك القاهرة فرع مصر الجديدة) . أو أن المتهمان الأولى والثانى (الطاعن) قصداً من تزوير الترخيص الصادر من حى مصر الجديدة تسهيل إجراءات القرض الذى حصلت عليه المتهمة الأولى من البنك العقارى العربى وبالإضافة عن القدر المسموح بإقراضه إليها . أو أن المتهمين المذكورين إشتراكاً مع أحد العاملين ببنكى قناة السويس والقاهرة فى الإستيلاء بغير حق على ورقة من أوراق الجهة التى يعمل بها وهى

خطاب التعزيز المؤرخ ٢٢/٥/١٩٨٤ الصادر من بنك القاهرة فرع مصر الجديدة إعمالاً لخطاب الضمان الصادر عن بنك قناة السويس رقم ١٢٦٧٤٦ فإستولوا على خطاب التعزيز وإختلقوا واقعة إرساله للبنك لستر واقعة التزوير التى إرتكبت بخطاب الضمان أو أن الطاعن وقع على عقد القرض الصادر من البنك العربى للإستثمار لصالح المتهمه الأولى والمتضمن البيان المزور عن عدد طوابق العقار الضامن لذلك القرض .

فهذه كلها عناصر لا تُفيد ولا تدل على أن الطاعن قد ساهم مع المتهمه الأولى أو شارك مع الموظف المجهول فى إرتكاب جرائم التزوير السالفة البيان ، — لأن عمل الطاعن بالشركة التى تتولى المتهمه الأولى إدارتها وعضويته لمجلس إدارة تلك الشركة لا يُفيد حتماً أنه ضالع فى الجرائم المذكورة ومساهم فيها كما لا يُجدى فى رفع هذا القصور مجرد القول بأن الطاعن تعهد بتقديم أصل الترخيص عند التوقيع على عقد القرض الصادر لصالح المتهمه الأولى ، — أذ أن سلوك الطاعن وعلى هذا النحو أمر عادى ومألوف وليس فيه ما يجافى طبائع الأمور ومجراها العادى . وهى جميعها تصرفات عادية تصدر من أى ممن يعملون بالشركة المذكورة أو أعضاء مجلس إدارتها خلاف الطاعن ولهذا كان إستخلاص المحكمة لثبوت إتفاق الطاعن مع المتهمه الأولى على إرتكاب التزوير السالف الذكر مشوباً بالتعسف الظاهر والفساد الواضح وبما يؤكد أنها إفتترضت ذلك التواطؤ فى جانبه إفتراضاً على غير أساس سديد أو منطق مقبول ، حيث لا تنصب الوقائع السابقة على واقعة الإتفاق المزعوم أو المساعدة المُفترضة بينه وبين المتهمه الأولى وذلك الشخص المجهول على إرتكاب التزوير كما لا تؤدى تلك العناصر التى ذكرتها المحكمة إلى النتيجة التى إنتهت إليها وهى ثبوت مشاركة الطاعن فى التزوير فى منطق سائغ وإستدلال سديد . كما لا يُستدل منها كذلك على أن الطاعن كان على علم مُسبق بما إعترمته المتهمه الأولى وخططت له لبلوغ هذه النتيجة والتى لم تكن لنقع لولا تدخله فى ذلك المشروع الإجرامى المُتفق عليه سلفاً ولهذا وقعت تلك الجرائم بناءً عليه فتحققت بذلك رابطة السببية بين نشاطه المؤثم والنتيجة التى وقعت . إذ لا يمكن القول بأنها كانت ثمرة لذلك النشاط المزعوم أو الإتفاق والمساعدة المدعى بهما وحتى على فرض ثبوت علم الطاعن بتزوير المُحررات آنفة الذكر فإنه لا يمكن أن يُستفاد من هذا العلم اللاحق دليل على مشاركته فى جرائم التزوير التى وقعت . لأن مجرد العلم

بالجريمة لا يعنى إرتكابها ولا يعنى الإشتراك فيها والعلم المذكور مجرد إفتراض على سبيل الجدل وهو يخالف الواقع والحقيقة .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" الأحكام يجب أن تبنى على الحزم واليقين وعلى الواقع الذى يثبتته الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والإحتمال والفروض والإعتبارات المجردة " .

* نقض ١٩٦٩/١/١٣ - س ٢٠ - ٢٦ - ١٢٤

فالأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الحزم واليقين من الواقع الذى يثبتته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والإحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة والإدلة الإحتمالية .

* نقض ١٩٧٧/٢/٦ س ٢٨ - ٣٩ - ١٨٠

* نقض ١٩٧٣/١/٢٩ - س ٢٤ - ٢٧ - ١١٤

* نقض ١٩٧٢/١١/١٢ - س ٢٣ - ٢٦٨ - ١١٨٤

* نقض ١٩٦٨/١/٢٩ - س ١٩ - ٢٢ - ١٢٠

* نقض ١٩٧٣/١٢/٢ - س ٢٤ - ٢٢٨ - ١١١٢

ومن المقرر فى هذا المقام أن الإتفاق كصورة من صور المساهمة الجنائية يتطلب تقابل الإرادات تقابلاً صريحاً على أركان الواقعة الجنائية التى تكون محلاً له - وأنه وإن جاز إستخلاصه من الأدلة والقرائن المطروحة أمام محكمة الموضوع إلا أن ذلك الإستخلاص مشروط بأن تكون تلك الأدلة واردة على ذلك الإتفاق بذاته مع صحة الإستنتاج وسلامته .

وأن على المحكمة أن تستظهر عناصر الإشتراك وأن تُبين الأدلة الدالة عليه بياناً يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها وإلا كان الحكم قاصراً البيان .

وأنه إذا خلت مدونات الحكم من بيان الظروف والملابسات التى تُظهر الإعتقاد بإشتراك المتهم بالتزوير وإكتفت المحكمة فى ذلك بعبارات عامة مُجَمَّلة ومُجَهَّلة لا يبين منها حقيقة موضوع الحكم فى شأن الواقع المعروض الذى هو مدار الأحكام ولا يُحقق الغرض الذى قصده الشارع من تسببها من الوضوح والبيان فإنه يكون قاصراً .

ولما هو مقرر كذلك بأن مناط جواز إثبات الإشتراك بطريق الإستنتاج إستناداً إلى القرائن هو أن تكون مُنْصِبة على وقائع التحريض والمساعدة فى ذاتها وأن يكون إستخلاص الحكم للدليل المُستمد منها سائغاً لا يتجافى مع العقل والمنطق أو القانون — فإذا كانت الأسباب التى إعتمد عليها الحكم فى إدانة المتهم والعناصر التى إستخلص منها وجود الإشتراك لا تؤدى إلى ما إنتهى إليه فعندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق المراقبة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتُصحح هذا الإستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

* نقض ١٩٦٠/٥/١٧ — س ١١ — رقم ٩٠ — ٤٦٧ — طعن ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق

* نقض ١٩٨٣/٣/١٦ — س ٣٤ — رقم ٧٥ — ص ٣٧١ — طعن ٥٨٠٢ / ٥٢ ق

كما قصرت المحكمة كذلك فى بيان ركن القصد الجنائى اللازم توافره فى جرائم التزوير فى المحررات سواء كانت رسمية أو عرفية وهذا الركن يستلزم ثبوت علم المتهم بالتزوير وإتجاه إرادته إلى إحداثه وكذلك ثبوت علمه بالتزوير عند إستعماله فى الغرض الذى إصطنع من أجله .

وهذه العناصر المكونة لتلك الجرائم غير متوافرة فى صورة الدعوى المطروحة بالنسبة للطاعن إذ لم توضح المحكمة فى مدونات الحكم أن الطاعن كان يعلم بالتزوير المقول بأنه حدث بالمحررات التى قدمها أو تعهد بتقديمها أو وقع عليها فى ذلك الوقت وكل ما أورده فى هذا المقام لا يُستدل منه ثبوت هذا القصد على نحو يقينى وجازم ، فضلاً عن أنه لا مصلحة له فى إحداث هذا التزوير أو المشاركة فى إرتكابه لأن الغرض الذى صدر بناءً على تلك المُحررات وضمائنه لم يكن له شخصياً بل لغيره وتتمتع الشركة التى يعمل بها بشخصية معنوية مُستقلة وبذمة مالية خاصة مُنفصلة عن شخصيته وذمته .

كما أن صلة الوكالة التى إتصف بها عند إبرام عقد القرض والتعهد بتسليم أصل الترخيص للجهة المقرضة لا يُفيد أنه عالم بتزويره أو أنه أستعمل صورة ذلك الترخيص وهو يعلم بتزوير أصله وهذه كلها إفتراضات وأوهام لا دليل عليها من الواقع ولا سند لها إلا فى الخيال والوهم هذا وعلى فرض التسليم جدلاً بأن هناك مصلحة للطاعن يمكن أن تتحقق من التزوير الذى حدث — وهو مجرد إفتراض جدلى — فإن تلك المصلحة وحدها

لا تكفى للقطع بثبوت علمه بتغيير الحقيقة والمخالفة للواقع وهذه الأمور هي جوهر التزوير ومناطق توافره .

ومن المقرر في هذا الشأن أن مجرد كون المتهم صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي لثبوت إشتراكه فيه والعلم به — ولا يرد على ذلك بان المحكمة وقد دانت به بجريمة استعمال المُحرر المزور فإن العقوبة تكون مبررة — ذلك لأنها اعتمدت فيما اعتمدت عليه في ثبوت جريمة الاستعمال في حقه وفي توافر أركانها على ثبوت جريمة الإشتراك في التزوير آنفة الذكر وهي لا تصلح بذاتها أساساً صالحاً لإقامة الإدانة لقصور الدليل عليها — مما يجعل الحكم مشوباً بالفساد في الاستدلال بالنسبة لجريمة الاستعمال كذلك ولهذا يتعين نقض المطعون فيه والإعادة .

* نقض ١٩٨٢/١٢/١٥ — طعن رقم ٤٧٨٠ لسنة ٥٣ق

* نقض ١٩٨٦/١/٢٢ — س ٣٧ — ٢٧ — ١٢٧ — طعن ٤٠٣٨ / ٥٥ ق

* نقض ١٩٨٣/٣٠/٣٠ — س ٣٤ — ٩٤ — ٤٦٠ — طعن ١٦٣٧ / ٥٢ ق

يُضاف إلى ما تقدم أن جريمة التزوير في المُحررات وكذلك استعمالها مع العلم بتزويرها هي من الجرائم العمدية التي يتعين للمعاقبة عنها ثبوت علم المتهم وإنصراف قصده إلى تغيير الحقيقة مع العلم عند الاستعمال بأن المُحرر المُستعمل مزور ومُخالف للحقيقة .

ولهذا ينبغي على المحكمة عند قضائها بالإدانة أن تُضمّن حكمها ما يفيد ثبوت هذه العناصر ثبوتاً قاطعاً في جانب الجاني ولا يكفي مجرد القول بثبوت العلم بالتزوير من مجرد استعمال المُحرر المزور لأن في ذلك إقامة لقرينة قانونية مبناها إفتراض توافر القصد الجنائي لديه من واقعة الاستعمال وهذه القرينة لا سند لها من القانون .

وما دام القصد الجنائي من أركان الجرائم التي دين عنها الطاعن فإنه يتعين أن يكون ثبوته فعلياً لا من قبيل الظن والإفتراض وهو ما قصرت المحكمة في بيانه ولهذا كان حكمها معيباً واجب النقض والإعادة .

وقضت محكمة النقض بأنه : — " ولئن كان من المقرر أن الإشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يجب على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى

وملابساتها ما يوفر إعتقاداً سائغاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

ومن المقرر كذلك أن جريمة إستعمال الورقة المزورة لا تقوم إلاً بثبوت علم من إستعملها بأنها مزورة ولا يكفي مجرد التمسك بها أمام الجهة التي قُدمت لها ما دام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك فى هذا الفعل .

* نقض ١٧/١/١٩٩٠ - ٤١ - ٢٣ - ١٦٤ - طعن ١٤٦٢٣ / ٥٩ق

* نقض ٢٥/١١/١٩٨١ - ٣٢ - ١٧١ - ٩٧٨ - طعن ١٢٠٧ / ٥١ق

* كما قضت بأن :

" يكون الحكم معيباً إذا كان قد قضى بإدانة الطاعن بجريمة الإشتراك فى تزوير محرر رسمى واستعماله مع العلم بتزويره إستناداً إلى أنه صاحب المصلحة فى تزويره دون أن يورد ويستظهر أركان جريمة الإشتراك فى التزوير ويبين الدليل على أنه إرتكب التزوير بنفسه أو بواسطة غيره كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير - وكان مجرد كونه صاحب المصلحة فى التزوير لا يكفي لثبوت إشتراكه فيه والعلم به فإن الحكم يكون متعين النقض لما شابه من قصور فى التسبيب وفساد فى الإستدلال " .

* نقض ٢٥/١١/١٩٨١ - ٣٢ - ١٧١ - ٩٧٨ - طعن ١٢٠٧ / ٥١ق

* كما قضت محكمة النقض بأن :

" مجرد العلم بإرتكاب التزوير ، - لا يكفي بذاته لثبوت الإتفاق أو التحريض أو المساعدة على إرتكاب الجريمة " .

* نقض ٢٧/١١/١٩٥٠ - س ٢ - ٨٨ - ٢٢٩

* وقضت بأن :

" لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة تزوير الشيك وإستعماله إستناداً إلى مجرد تمسك الطاعن بالشيك وأنه صاحب المصلحة الوحيد فى تزوير التوقيع المنسوب إلى المدعى بالحق المدنى وأن التقرير الفنى قد قطع بأن هذا الأخير لم يوقع على ذلك الشيك دون أن يستظهر أركان جريمة التزوير ويورد الدليل على أن الطاعن زور هذا التوقيع بنفسه أو بواسطة غيره ما دام انه ينكر إرتكابه له ، كما لم يعن الحكم بإستظهار علم الطاعن بالتزوير ، ومن المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي فى ثبوت هذا العلم ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو

إشترك فى إرتكابه ، لما كان ما تقدم — فإن الحكم يكون مشوباً بالتقصير " .

* نقض ١٩٨٧/١/١٨ — س ٣٨ — رقم ١٣ — ١٠٧ — طعن ٥٦/٥٢٢١ ق

* وقضت كذلك بأن :

" مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت العلم بتزويرها مادام الحكم لم
يقم الدليل على مقارفة المتهم للتزوير أو إشتراكه فيه " .

* نقض ١٩٨٦/٤/١ — س ٣٧ — ٩١ — ٤٤٥ — طعن ٥٦/١٧٤٢ ق

* وقضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها بأن :

" مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت علم الطاعن بالتزوير أو
إشتراكه فيه ما دام الحكم لم يقيم الدليل على ان المتهم هو الذى قارف التزوير أو إشتراك
فيه " .

* نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ — س ١٨ — ٢٣٦ — ١١٣٠

* نقض ١٩٧١/١١/٨ — س ٢٢ — ١٥٣ — ٦٣٦

* نقض ١٩٨٢/٢/٣ — س ٣٣ — ٢٦ — ١٣٣

* نقض ١٩٧٦/١٠/٣١ — س ٢٧ — ١٨٠ — ٧٩٢

كما جاء بيان المحكمة لرابطة السببية بين نشاط الطاعن والجرائم التى وقعت
مشوباً بالتقصير كذلك وهذه الرابطة من أركان جريمة الإشتراك فى التزوير المُسندة إليه
ومؤداها أنه يتعين ثبوت توافر الرابطة بين المساهمة الجنائية عن طريق الإشتراك فى
الجريمة بحيث يكون وقوعها حتمياً ومرتباً بطريق الإتفاق أو التحريض والمساعدة بحيث
ماكانت لتقع لولاها . فإذا كانت الجريمة لا بُدْ واقعة بغض النظر عن تلك المساهمة فلا
إثم ولا عقاب .

وهو ما عبرت عنه محكمة النقض بقولها إن الإشتراك فى الجريمة لا يتحقق إلا
إذا كان الإتفاق أو التحريض سابقاً على وقوعها أو كانت المساعدة سابقة او معاصرة لها
وكان وقوع الجريمة ثمرة لهذا الإشتراك .

* نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ — س ٢٠ — ١١٢ — ٥٩١ — طعن ٣٩ / ٢٢٣ ق

* شرح العقوبات القسم الخاص للدكتور / نجيب حسنى ط ١٩٨٢ - ٤٣٤ - ٤٨٣

سادساً : القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع :

فقد تمسك الدفاع عن الطاعن سواء فى دفاعه الشفوى بجلسة المحاكمة او المسطور على ظهر الحواظ المقدمة منه والمؤيد بالمستندات المطروحة على بساط البحث أمام المحكمة بعناصر الدفاع الآتية :

١ - أن أصل الترخيص المودع بحى مصر الجديدة بملف الرخصة الخاص بالعقار ومحل التداعى صحيح ولم يلحقه تزوير ما وأن المهندس المختص بالبنك العقارى العربى لم يكن صادقاً عندما ذهب فى أقواله بأنه أطلع على أصل الترخيص وكان مثبتاً به أنه صادر عن خمسة عشر طابقاً ولم يلاحظ حدوث أى تزوير به وذهب فى دفاعه إلى ان الشركة الدولية للإنشاءات (هيدكو) والتي تمثلها المتهمه الأولى قدمت بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٧ طلباً إلى رئيس حى منطقة مصر الجديدة طلباً لتعديل الترخيص المذكور بحيث يسمح بزيادة الإرتفاع المصرح به سبعة ادوار أخرى ليصبح إجمالى عدد الأدوار خمسة عشر طابقاً نظراً لإرتفاع قيمة الأرض المقام عليها ولتعويض خسارة الشركة بالإضافة إلى التكاليف الباهظة التى تكبدتها فى إنشاء أساسات المشروع على أرض غير عادية ولأن التكلفة الإجمالية تجاوز ثلاثة ملايين جنيهاً خاصة وأن شركة المقاولين العرب إرتفعت أكثر من ثلاثين طابقاً بذات المنطقة بموجب الترخيص رقم ١٩٧٥/٢٠٦ بالمربع رقم ٨٠١ - وكذلك جمعية العاشر من رمضان ، - وخلص الدفاع من ذلك إلى أن أصل الترخيص كان سليماً ولم يلحقه تزوير ما وإلا لما تقدمت الشركة بهذا الطلب حيث لا يتصور حدوث تزوير فى أصل الترخيص مع طلب تعديله ليصبح من سبعة عشر دوراً بدلاً من ثمانية أدوار - وهو القدر المصرح به والمرخص به .

ورداً على ذلك الكتاب فقد حرر حى مصر الجديدة (مدير عام منطقة الإسكان) رداً للشركة فى ١٩٨٠/١١/٢٧ يفيد انه يمكن الإرتفاع بالمبنى إلى ٢٨ متراً بعد إستطلاع رأى شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير وأن على صاحب الشأن التقدم بالرسومات الهندسية اللازمة وتقييمها للشركة المذكورة لإعتمادها ثم التقدم بها لمنطقة الإسكان بالحى للحصول على التعديل المقترح .

وقدم الدفاع تلك المستندات التى تقطع بأن أصل الترخيص لم يلحقه أى

عبث أو تغير للحقيقة وأن المتهمة الأولى لجأت إلى الطريق الصحيح لتعديله بما يتفق وإقتصاديات الشركة التي تمثلها ، — وقدم الدفاع كذلك ما يدل على سبق تحرير عدة محاضر ضد المتهمة لتجاوزها الإرتفاع المرخص به وقد حكم ضدها نهائياً بالغرامة المحددة فى القانون ١٩٧٦/١٠٦ وقامت بسدادها •

وبذلك لم تكن بها حاجة أو بغيرها للإشتراك فى التزوير لتغيير الحقيقة بذلك الترخيص بعد أن أقامت الشركة المالكة المبنى المخالف وسددت عنه الغرامة المنصوص عليها قانوناً — فإكتسب المبنى بذلك شرعية بقاءه إذا لم يقضى بإزالة الأضرار المخالفة لأنها مطابقة للشروط والمواصفات المطلوبة ولم يكن فى بقاءها ثمة خطورة على سلامة المبنى •

ومع هذه الشرعية فإنه يمكن التعامل مع كافة البنوك على المبنى المذكور بإعتباره مكوناً من خمسة عشر طابقاً وليس ثمانية أدوار فحسب — ويكون البيان المطروح على البنك العقارى العربى الخاص بالمبنى المذكور والحال كذلك مطابقاً للحقيقة وليس مزوراً فلا جريمة إذن ولا عقاب لأن هذا التغير هو جوهرى التزوير فى المحررات ومتى إنتفى فقدت تلك الجريمة ركنها الجوهرى واللازم للتجريم •

ومن المقرر فى هذا الصدد إنه إذا إنتفى الإسناد الكاذب فى المحرر فلا يصح القول بوقوع التزوير فإذا كان مضمون المحرر مطابقاً للحقيقة إنتفى التزوير بأركانه •

* نقض ١٩٦٩/١٠/٢٠ — س ٢٠ — ٢٢٣ — ١١٣٣

ومع ثبوت صحة أصل الترخيص وعدم المساس بسلامة بياناته وصحتها فقد إنتفت مسئولية الفاعل الأسمى عن الجريمة المسندة إليه وهو ما ينعكس كذلك على شركائه حيث تدور مسئولية الشريك وجوداً وعدمياً مع مسئولية الفاعل الأسمى ما دامت إنتفاء المسئولية عن الجريمة قائم أساساً على انه لا جريمة فى فعله إذ أن الإشتراك المؤثم لا يكون إلا فى كل فعل يعد جريمة بوصف الجنائية أو الجنحة •

ولهذا قضى بأن المساهمة فى الجريمة بطريق الإشتراك لا تتوافر إلا إذا

ثبت خضوع نشاط الفاعل الأصلي لنص تجريمى واكتسابه لذلك الصفة غير المشروعة وإمتدادها لنشاط الشريك — أما إذا ثبت أن الفاعل لا يدخل فى نطاق تجريم القانون فمعنى ذلك انه مشروع — فمن اشتراك فيه فقد أتى بدوره نشاطاً مشروعاً .

٢ — * نقض ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ — ١٠٠ — ٤٦٢ — طعن ٨٠٦ / ٢٨ ق
وذهب الدفاع كذلك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع إلى ان مهندس البنك المقرض لم يكن صادقاً فى إدعائه بأنه أطلع على أصل الترخيص ووجده مطابقاً لصورته متضمناً خمسة عشر طابقاً خلاف البدروم والأرضى — والصحيح أن ما قدم لمهندس البنك المذكور هو صورة ضوئية من الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة فى الجنة المستأنفة رقم ١٩٨٤/١٠٧٠ س وسط القاهرة والقاضى ببراءة المتهمه الأولى عن جريمة إقامتها بناء مكوناً من خمسة عشر طابقاً دون ترخيص ومخالف للمواصفات .

وأست المحكمة قضاءها السالف الذكر على ان المبنى أقيم خلال الفترة التى لا يجوز الحكم فيها بعقوبة ما طبقاً للقانون ١٩٨١/١٣٥ المعدل لأحكام القانون ١٩٧٦/١٠٦ .

وقدم الدفاع صورة ذلك الحكم للمحكمة وكذلك صورة الإقرار المؤرخ ١٩٨٣/١/٢٣ الصادر من المهندس محمد إبراهيم سليمان المهندس الإستشارى للمشروع موضوع الإتهام والذى أقر فيه بأنه مسئول مسئولية كاملة عن تنفيذ المبنى المذكور طبقاً للشروط والمواصفات المرفقة بتخصيصه .

ومما يؤكد إنتفاء التزوير وعدم خداع البنك المقرض ذلك الكتاب الذى قدم الدفاع صورته بالجلسة والمؤرخ ١٩٨٤/٤/٢٩ والصادر من شركة إلى ذلك البنك يؤكد فيه صحة البيانات التى حصل عليها عن عدد طوابقه بعد أن قررت لجنة الإسكان الإستئنافيه حفظ المحضرين اللذين حررهما حى مصر الجديدة واللذين يتعلقان بإرتفاعات ذلك المبنى بعد أن قضت المحكمة ببراءة المتهمه الأولى من التهمة الموجهة إليها عن إقامتها ذلك البناء بدون ترخيص .

وعلى أثر ذلك وبعد أن أفقنتع البنك المقرض بسلامة موقف المتهمه الأولى

وافق على الإستمرار فى أقراضها بالمبلغ المتفق عليه مع جدولة الرصيد المتبقى وفقاً لما جاء بعقد الصلح المؤرخ ١٩٨٤/٥/٣١ المحرر بين الطرفين والمقدم صورته للمحكمة بالجلسة متضمناً تنازل البنك عن الدعاوى التى كان قد أقامها ضدها فى هذا الشأن .

٣ — كما قدم الدفاع عن الطاعن المستندات الدالة على أن محكمة القيم قضت بجلسة ١٩٨٧/٦/٦ بإنهاء الحراسة على امواله والمتهمة الأولى بعد سداد كافة الديون المستحقة للبنوك الدائنة ومن بينها بنكى قناة السويس والقاهرة فرع مصر الجديدة والذي نسب للطاعن والمتهمة الأولى التلاعب وتغيير الحقيقة فى خطاب الضمان رقم ١٢٦٧٤٦ — ظلماً وإفتئاتاً — وأقامت محكمة القيم قضاءها السالف الذكر إستناداً إلى زوال الأسباب التى دعت إلى فرض تلك الحراسة وبعد أن كشفت أوراق الدعوى عن سداد جميع الخاضعين بنسب صرف متوالية بلغت ١٠٠% مما يدعو إلى القضاء بإنهاء الحراسة ورفض طلب المصادرة ، — وهو ما يؤكد حسن نية الطاعن وإنعدام القصد الجنائى لديه وبالتالي عدم توافر إركان الجرائم المسندة إليه فى جانبه .

٤ — وتمسك الدفاع عن الطاعن كذلك بأنه لم يكن هناك أى سبب يدعو الطاعن إلى التزوير أو الإشتراك فيه وأنه كان حسن النية فى جميع تعاملاته عندما تعهد بتقديم أصل الترخيص وانه لا علاقة له بخطاب الضمان الذى لحقه التزوير والصادر من بنك قناة السويس أو التعزيز الصادر من بنك القاهرة والمرسل للبنك المذكور ، إذ لن تعود عليه أية مصلحة نتيجة هذه المساهمة المدعى بها — كما أن إتصاله بعقد القرض أو توقيعه عليه بالنيابة عن المتهمة الأولى لا يفيد حتماً أنه ضالع فى التزوير أو مساهم فيه خاصة أن حسن النية أمر مفترض وعلى سلطة الإتهام إقامة الدليل على ما تدعيه من توافر سوء قصده وإتجاه نيته إلى إرتكاب الجريمة والمساهمة فيها وقد أبطلت المحكمة الدستورية العليا كافة النصوص التشريعية التى نصت على إفتراض القصد الجنائى وأبطلت كذلك القرائن القانونية التى تدل على هذا الإفتراض لمجاافتها للأصل العام الذى طبع عليه الإنسان منذ ولادته وهو انه خلق مبرئاً من الإثم والدنس وفرضت على سلطة الإتهام إقامة الدليل على ثبوت

إرتكاب المتهم للجريمة المسندة إليه بما فى ذلك القصد الجنائى .

وقد قضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها بأن القصد الجنائى لا

يُفترض ، — كما قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية إفتراضه ، —
فقالَت محكمة النقض : — "الأصل أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب
أن يكون ثبوته فعلياً " (نقض ١٣/٤/١٩٧٠ — س ٢١ — ١٤٠ — ٥٨٦) ، —
وقضت بأنه : — " القصد الجنائى فى جريمة إحرار المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق
الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره من الجواهر
المخدرة المحظور إحرارها قانوناً . الإستناد إلى مجرد ضبط المخدر مع المتهم
فيه إنشاء لقرينة قانونية مبناها إفتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع
حيازته وهو مالا يمكن إقراره قانوناً ما دام القصد الجنائى من أركان الجريمة
ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا إفتراضياً " (نقض ١٥/١٠/١٩٧٢ — س ٢٣ —
٢٣٦ — ١٠٥٨) ، — وقضت بأنه : — " الأصل أن القصد الجنائى من أركان
الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً " . (نقض ١٥/١١/١٩٩٤ — الطعن رقم
٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق — الموسوعة الشاملة لأحكام النقض — الشريينى — ج ٥ —
أحكام ١٩٩٤ — رقم القاعدة /٥٢ — ص ٤٤١) ، وقضت بأنه : — " القصد
الجنائى فى جريمة إحرار المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية ، — بل
يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره من المواد المخدرة المحظور
إحرارها قانوناً . القول بغير ذلك معناه إنشاء قرينة قانونية مبناها إفتراض العلم
وهو مالا يمكن إقراره قانوناً — فيجب أن يكون ثبوت القصد الجنائى فعلياً لا
إفتراضياً " (نقض ١/٢/١٩٩٣ — الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٦١ ق — الموسوعة
الشاملة لأحكام النقض — الشريينى — ج ٤ — قاعدة رقم /١٠ — ص ٤٥) ، —
وقضت بأنه : — " الدفع بعدم العلم يوجب على المحكمة أن تورد فى حكمها ما
يثبت توافره فعلياً لا إفتراضياً و أن القول بغير ذلك فيه إنشاء لقرينة قانونية لا
سند لها من القانون — مبناها إفتراض العلم و هو مالا يمكن إقراره قانوناً ما دام
القصد الجنائى من أركان الجريمة و يجب أن يكون ثبوته فعلياً لا
إفتراضياً " .

* نقض ١٩٩١/٢/١٩ - س ٤٢ - ٥١ - ٣٧٩

* نقض ١٩٦٢/١٠/٢٩ - س ١٣ - ١٦٧ - ٦٧٧

* نقض ١٩٦٧/٥/٢٢ - س ١٨ - ١٣٦ - ٦٩٩

بل وقضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية القرائن القانونية التي افترضت العلم في النصوص التشريعية ذاتها ، - فقضت بعدم دستورية ما ورد بالمادة / ١٢١ من قانون الجمارك من " افتراض علم " الحائز لبضائع أجنبية بتهريبها إذا لم يقدم المستندات الدالة على سداد الضريبة الجمركية ، وأن الأصل أن تتحقق المحكمة بنفسها وعلى ضوء تقديرها للأدلة من علم المتهم بحقيقة الأمر في شأن كل واقعة تقوم عليها الجريمة وأن يكون هذا العلم يقيناً فعلياً لا ظنياً أو افتراضياً (المحكمة الدستورية العليا - جلسة ١٩٩٢/٢/٢ - الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٢ ق دستورية عليا - منشور بالجريدة الرسمية - العدد ٨ / - فى ١٩٩٢/٢/٢٠) - كما قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة / ١ من المادة / ٨٢ من القانون ١٩٧٧/٤٩ فى شأن تأجير وبيع الأماكن فيما تضمنته من افتراض علم المؤجر بالعقد السابق الصادر للمكان من نائبه أو من أحد شركائه أو نائبهم ، وأنه من ثم لا يجوز للعقاب (عن كتابة أكثر من عقد) بمقتضى المادتين ٨٢ ، ٨٤ من قانون الإجراءات ١٩٧٧/٤٩ " افتراض علم " المؤجر بالعقد السابق المحرر من غيره من خلال قرينة قانونية ينشئها المشرع إعتسافاً ، - وأنه يتعين أن يكون العلم علماً فعلياً يقينياً ، لا ظنياً ولا افتراضياً " (المحكمة الدستورية العليا - جلسة ١٩٩٨/١/٣ - فى الدعوى رقم / ٢٩ لسنة ١٨ ق دستورية عليا) .

* حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٩٩٥/٥/٢٠ - القضية ١٦/٣١ ق دستورية

* حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٩٩٥/١٢/٢ - القضية ١٧/٢٨ ق دستورية

كما قضت كذلك بعدم دستورية النص الذى يلقى على الطاعن عبء إثبات براءته من التهمة المسندة إليه وأعفاء سلطة الإتهام من تقديم الدليل على ثبوت سوء نيته لأن افتراض البراءة فى المتهم هو الأصل إلى أن يثبت إدانته عملاً بالمادة ٦٧ من الدستور ومن مقتضاها عدم جواز نقض القرينة بغير الأدلة الجازمة التى تخلص

إليها المحكمة وتكون منها عقيدتها ولازم ذلك ان تطرح تلك الأدلة عليها وأن تقول كلمتها فيها غير مقيدة بوجهة نظر النيابة العامة أو الدفاع بشأنها .

* حكم المحكمة الدستورية العليا في ١٩٩٢/٢/٢ في القضية ١٣/٢١ق دستورية . ورغم أهمية وجوهية هذا الدفاع والمؤيد بالمستندات ودالاتها على نفى مسئولية الطاعن لإنعدام كافة إركان الجرائم المسندة إليه خاصة الركن المعنوي وهو القصد الجنائي — إلا أن المحكمة لم تفتن إليه كلية ولم ترصده في حكمها المطعون عليه ضمن مدونات أسبابه بما يدل على أنها لم تلم به ولم تحط به علما ولم تدخله في تقديرها عند وزنها لأدلة الدعوى وقبل تكوين عقيدتها فيها وهو ما يعد إخلالاً بحقوق الدفاع فضلاً عما شاب الحكم من قصور في التسبيب يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن المقرر في هذا الصدد انه إذا كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتحقيق دفاع الطاعن وتعقبه في كافة مناحيه الموضوعية المختلفة والرد عليها بأسباب مستقلة — إلا أن ذلك يفترض بداهة أن تكون المحكمة قد ألمت بذلك الدفاع واحاطت به وأن يكون مبيناً في الحكم ذاته ما يفيد إطلاعها على ذلك الدفاع والمستندات المؤيدة له والتي يمكن أن يتغير بها وجه الرأي في الدعوى لو صحت وهو ما قصرت فيه المحكمة ولهذا كان حكمها معيباً متعين النقض .

* نقض ١٩٨٥/١٠/١٠ — س ٣٦ — ١٤٩ — ٨٤٠ طعن ١٧٢٥/٥٥ق

كما قضت محكمة النقض بأنه :-

" ولئن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة للرد على كل شبهة يثيرها على استقلال — الا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأدلتها وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينهما عن بصر وبصيرة ، وأنها اذا التفتت عن دفاع المتهم كلية وأسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن أنها أطلعت عليه وأسقطته حقه فان حكمها يكون قاصراً " .

* نقض ١٩٨٥/١٠/١٠ — س ٣٦ — ١٤٩ — ٨٤٠

* نقض ١٩٨١/١٢/٣ — س ٣٢ — ١٨١ — س ٣٢ — ١٨١ — ١٠٣٣

* نقض ٢٥/٣/١٩٨١ - س ٣٢ - ٤٧ - ٢٧٥

* نقض ٥/١١/١٩٧٩ - س ٣٠ - ١٦٧ - ٧٨٩

* نقض ٢٩/٣/١٩٧٩ - س ٣٠ - ٨٢ - ٣٦٩

* نقض ٢٦/٣/١٩٧٩ - س ٣٠ - ٨١ - ٣٩٤

* نقض ٢٤/٤/١٩٨٧ - س ٢٩ - ٨٤ - ٤٤٢

وكان يتعين على المحكمة حتى يسلم قضاؤها من هذا العوار أن تعنى
بتحصيل مضمون دفاع الطاعن والمستندات التي قدمها تأييداً لذلك الدفاع وتحقيق ما
يلزم تحقيقه منها أو أن ترد عليه وعلى تلك المستندات أن لم تشأ الأخذ بها
والتعويل عليها وهو ما أخطأته ولهذا كان حكمها معيباً واجباً نقضه كما سلف
البيان .

* وقضت محكمة النقض وقالت إن :

" الدفاع المكتوب - مذكرات كانت أو حواظ مستندات - هو تتمه للدفاع
الشفوي - وتلتزم المحكمة بأن تعرض له إيراداً ورداً وإلا كان حكمها معيباً
بالتقصير والإخلال بحق الدفاع .

* نقض ٣/٤/١٩٨٤ - س ٣٥ - ٨٢ - ٣٧٨ - طعن ٢٧٥٠ لسنة ٥٣ ق

* نقض ١١/٦/١٩٧٨ - س ٢٩ - ١١٠ - ٥٧٩

* نقض ١٦/١/١٩٧٧ - س ٢٨ - ١٣ - ٦٣

* نقض ٢٦/١/١٩٧٦ - س ٢٧ - ٢٤ - ١١٣

* نقض ١٦/١٢/١٩٧٣ - س ٢٤ - ٢٤٩ - ١٢٢٨

* نقض ٨/١٢/١٩٦٩ - س ٢٠ - ٢٨١ - ١٣٧

* نقض ٣٠/١٢/١٩٧٣ - س ٢٤ - ٢٦٠ - ١٢٨٠ - طعن ٤٣/٧٥٣ ق

* نقض ١٩/١/١٩٩١ - س ٤٢ - ٢٤ - ١٩١ - طعن ٥٩/٣١٣ ق

٥ - وأوضح الدفاع عن الطاعن في دفاعه كذلك ان التزوير الذي حدث بأصل
خطاب الضمان رقم ١٢٦٧٤٦ الصادر من بنك قناة السويس لبنك القاهرة فرع
مصر الجديدة مفصوح بمعنى أنه يسهل كشفه بسهولة ولا يمكن ان يندفع به أحد
- لأن البنك الأول هو مصدر ذلك الخطاب ومن المنطقي ان يعلق إلتزامه بموجبه

على شرط وصول القيمة إليه وهى مبلغ ١٤٥٠٠٠٠ جم تودع لحساب المتهمة الأولى طرفه - ويستحيل أن يكون الشرط هو إيداع ذلك المبلغ فى حساب البنك المستفيد وهو بنك القاهرة .

فالشرط أصلاً وعقلاً ومنطقاً يتعين ان يكون لمصلحة البنك مصدر خطاب الضمان وليس البنك المصدر لصالحه - ولهذا تم إكتشاف التزوير على الفور ولا مصلحة للمتهمة الأولى أو الطاعن فى إرتكاب تزوير أو المشاركة فيه وهما يعلمان أنه مفضوح وان العاملين ببنك قناة السويس يمكنهم كشفه وفوضه بسهولة وللوهلة الأولى - وما يقطع بإنعدام صلة المتهمين المذكورين بذلك التزوير وأنه إرتكب من مجهول قصد الإيقاع بهما والإنتقام منهما وما أكثر هؤلاء الأعداء من المنافسين وغيرهم .

هذا إلى أن إنعدام الضرر فى هذه الحالة طالما أن تغيير الحقيقة فى المحرر يسهل كشفه للوهلة الأولى بحيث لا يندفع به احد - ولما كان مناط العقاب على التزوير هو حدوث الضرر الناشئ عن تغير الحقيقة فإذا لم يكن على قدر من الإتيان بحيث يندفع به أحد من العاملين بالبنوك وهم الذين يتعاملون بأوراق الضمان ومنها الخطاب السالف الذكر فإن ركن الضرر يكون متخلفاً ولا يكون فى الأمر ثمة جريمة بالنسبة للفاعل الأصلي وشركائه ومنهم الطاعن على حد ما جاء بوصف الإتهام ولما هو مقرر بأن التزوير فى المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن ان يندفع به أحد فلا عقاب لإنعدام الضرر .

* نقض ١٩٣٣/١١/١٣ - مج القواعد القانونية - عمر - ج ٣ - ١٥٤ - ٢٠٣

* نقض ١٩٣١/١١/٩ - مج القواعد القانونية - ج ٢ - ٢٨٦ - ٣٥٣

وفى بيان ذلك قدم دفاع الطاعن مبحثاً فى ورقتين ، - قال فيه أنه من القواعد العامة المتفق عليها فقها وقضاء ، - أنه إذا عرض للمحرر سبب يفقده قيمته القانونية ، - فإن العبث الذى يمتد إليه يستحيل أن ينشأ عنه ضرر ، - وأظهر تطبيقات هذه القاعدة أنه إذا كان التزوير ظاهراً مفضوحاً بحيث لا يمكن أن يندفع به أحد - فإنه لا يتصور أن يقوم به ضرر .

(د . محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - ط ١٩٨٦ / ٣٦٢ - ٢٥٢/٢٥١)

ويقول الدكتور احمد فتحى سرور : ■

" قد يقع التزوير فى محرر يتمتع بمظهره القانونى ، إلا أن تغيير الحقيقة فيه يبدو واضحا ، بحيث يحض بذاته ما للمحرر من قوة فى الاثبات وقابلية لترتيب الآثار القانونية بما يحتويه من وقائع ، وهنا يفقد المحرر مظهره القانونى بسبب افتضاح التزوير . وقد استقر قضاء محكمة النقض على عدم العقاب على التزوير المفضوح ، فقضت بأنه اذا اتهم شخص بتزوير فى عقد بيع باضافة عبارة اليه وكانت العبارة الزيدة ظاهر تزويرها المفضوح بحيث لايمكن أن تجوز على من أراد خداعهم بها ، فمثل هذا التزوير المفضوح لا عقاب عليه " (القسم الخاص — ط ٣ — ١٩٨٥ — رقم / ٢٩٠ — ص ٤٥٤)

(نقض ١٩٣٣/١١/١٣ — مجموعة القواعد القانونية — ج ٣ — ١٥٤ — ٢٠٣)

وقد قضت محكمة النقض بأنه : ■

" من المقرر أن التزوير فى المحررات إذا كان ظاهرا لا يمكن أن يخدع به أحد فلا عقاب عليه ، لانعدام الضرر فى هذه الحالة " .

(نقض ١٩٣٣/١١/١٣ — مجموعة القواعد القانونية — ج ٣ — ١٥٤ — ٢٠٣)

وفى حكم آخر تقول محكمة النقض : ■

" لا عقاب على شهود الزواج إذا قدموا للمأذون شهادة طبية مزورة صادرة من طبيب واحد تثبت على خلاف الحقيقة أن سن الزوجة تزيد على ست عشرة سنة فحرر العقد بناء عليها ، لأن تعليمات وزارة الحاقية الصادر بها المنشور نمرة ٤٥ سنة ١٩٢٨ إلى المحاكم الشرعية المبلغ للنائب العمومى أوجبت على المأذون أن لا يعتمد فى تقدير السن عند عدم وجود شهادة الميلاد إلا على شهادة من طبيبين موظفين — فاذا كان الشهود قدموا له شهادة من طبيب واحد ولو كان موظفا بالحكومة . فما كان ينبغى له أن ينخدع بها ، بل إن قبوله إياها هو إخلال منه بواجب التحرى الذى فرضته عليه تلك التعليمات وهو وحده المعلوم " .

(نقض ١٩٣١/٥/٢٨ — مجموعة القواعد القانونية — ج ٢ — ٢٦٥ — ٣٢٩)

وفى حكم آخر تقول محكمة النقض : ■

" قد استقر قضاء محكمة النقض على وجوب أن تكون الشهادة الطبية التى تقدم

للمأذون عند عقد الزواج صادرة من طبيبين موظفين بالحكومة حتى يصح له أن يعتمد عليها في تحريره لتقدير السن ، فإن كانت صادرة من طبيب واحد فإنها لا تصلح لأن تكون سنداً يعتمد عليه ، فإن قبلها المأذون واعتمد عليها فهو المعلوم لتقصيره فيما يجب عليه ، ولا جناح على من قدمها له ولا مسئولية جنائية عليه " .

(نقض ١٩٣١/١١/٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - ٢٨٦ - ٣٥٣)

* المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . شرح قانون العقوبات المصرى
فى جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم التزوير - ط ٣ - ١٩٥٠ -
٣٣٠ / ٣٣١ .

هذا وإذا كان معيار التعرف على التزوير هو معيار الشخص المعتاد (د . احمد فتحى سرور - المرجع السابق - ط ١٩٧٩ - رقم / ٧٨ - ص ٣٤٩) ، -
فإن هذا المعيار يكون بالنسبة للمحركات المعدة خصيصاً للتقديم الى السلطات والجهات الادارية إنما يكون معيار الموظف المعتاد قياساً على معيار رجل الفن المعتاد ورجل المهنة المعتاد فى مجال المسئولية المهنية والمسئولية الطبية هو هو المستفاد من أحكام النقض آنفة البيان التى أخذت بمعيار " المأذون " واعتبرته هو المالموم على قبوله أو الانخداع به .

وذهب الدفاع كذلك فى دفاعه أن قيمة خطاب الضمان المذكور كانت مودعه بالكامل لدى بنك قناة السويس مصدره - وبالتالي فلم يكن هناك ما يدعوا أصلاً لوضع هذا الشرط كما ان حساب المتهمه الأولى ببنك القاهرة الصادر له الخطاب المشار إليه كان يغطى تلك القيمة وزيادة وبالتالي فلا مصلحة لها فى إحداث التزوير على هذا النحو ولكن أحد العاملين بالبنك الأخير عمد إلى التلاعب فى نص الخطاب المذكور خوفاً ورعباً دون مبرر ولا شأن للمتهمين بما إرتكبه من أفعال يسأل عنها من قام بها ولا تنسحب مسئوليته إلى المتهمه الأولى أو الطاعن إذ لا يحقق أى منهما ثمة مصلحة من جراء هذا التزوير فضلاً عن إنعدام الضرر منه كما سلف البيان .

لما كان قد تم تسليم خطاب الضمان السابق الإشارة إليه بين البنكين (قناة السويس

والقاهرة) دون تدخل من العميل أو المتهم الثانى فلا محل إذن لمساءلتهما عن التزوير الذى حدث به ويكون الاتفاق المزعوم بينهما وآخر مجهول من موظفى البنك على وقوعه مجرد إفتراض لا سند له من الواقع خاصة وأنه لا توجد أية مصلحة يمكن تحقيقها لها أو لأيهما منه فضلاً عن ان كشفه فى الحال وبسهولة كان أمراً مؤكداً وليس محتملاً فحسب .

وأطرحت المحكمة ذلك الدفاع ولم تأخذ به إستناداً إلى أن خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير وعلى نحو ما ورد بالتقرير المرفق لم يقطعوا بحدوث التزوير بذلك المحرر إلا بعد الفحص الفنى بالضوء المائل والنافذ والعدرات المكبرة والأشعة البنفسجية وتحت الحمراء وأن ذلك يدل على أن التزوير كان متقناً بحيث يكفى لخداع بعض الناس .

وهو ما لا يتفق مع ما جاء بالتقرير المذكور حيث ورد به — بالتقرير المذكور — أن التزوير أمكن كشفه بالعين المجردة ، كذلك ولم يرد به أنه يكفى لخداع آحاد الناس ، علماً بأن خطاب الضمان لا يتم تداوله إلا بين البنوك ولموظفيها خبرة بنصوص تلك الخطابات وما جرى عليه العمل فى شأنها .

وليس من المألوف أو المعتاد أن يكون الشرط الذى يضيفه البنك مصدر خطاب الضمان متعلقاً بوصول القيمة إلى البنك المسحوب له ذلك الخطاب والعكس هو المألوف والذى جرى به العمل ويتفق وأصول التعامل وهو أن يكون الشرط لمصلحة البنك مصدر الخطاب وليس لبنك آخر .

ولم تفتن المحكمة فى ردها السالف البيان لما قصده الدفاع عن الطاعن من دفاعه ولا الأسس المنطقية التى أقيم عليها والمستمدة من الواقع والمألوف وما جرى عليه العمل بين البنوك وكان عليها ما دام الأمر خافياً على هذا النحو عنها — أن تجرى تحقيقاً فى هذا الصدد وتستجلى من خلاله عن جواز اشتراط إيداع قيمة خطاب الضمان بحساب العميل بالبنك المصدر لصالحه الخطاب المذكور أم أنه يتعين أن يكون الإيداع بالحساب بالبنك مصدر خطاب الضمان .

وهذا التحقيق كان يتعين على المحكمة القيام به ولو من تلقاء نفسها دون حاجة إلى طلب صريح من المدافع عن الطاعن — لأن منازعته وعلى النحو السالف بيانه

تتضمن المطالبة بإجرائه إذ لا يفهم منها إلا هذا المعنى ولا يستدل منها إلا على ذلك المفهوم .

هذا إلى ما هو مقرر من أن تحقيق الأدلة في المواد الجنائية هو واجب المحكمة في المقام الأول ولا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه .
* نقض ١٩٨٦/١٠/٩ - س ٣٧ - ١٣٨ - ٧٢٨ - طعن ٥٦/٢٨٢٢
وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً متعين النقض .

٦ - وتمسك الدفاع عن الطاعن كذلك بأنه لا شأن له بالتزوير المقول بأنه وقع بالمرحرات سائلة الذكر والمنسوب إليه الإشتراك في تزويرها وأنه لم يتصل بخطاب الضمان رقم ١٢٦٧٤٦ الصادر من بنك قناة السويس لبنك القاهرة فرع مصر الجديدة الذي حدث به التزوير المدعى به وأنه لا مصلحة له يمكن أن تتحقق من تزويره خاصة وأن الشركة التي يعمل بها لم تكن في حاجة إلى هذا التزوير إذ قامت بتسديد قيمته بالكامل وكان تحت يد البنك مصدر الخطاب ما يغطي قيمته وزيادة - وأضاف الدفاع أن العبرة في ضمان دين البنك المقرض هي بحقيقة الواقع وقد ثبت من معاينة مهندس البنك العقاري العربي أن العقار الضامن لمبلغ القرض مكون من خمسة عشر طابقاً خلاف الأرضي والبدروم وجاء هذا الواقع مطابقاً للقدر المسموح به للإقراض بناء عليه - وعلى ذلك فلم يكن هناك إحتيال أو خداع وقع فيه البنك المذكور أو شروعاً فيه - خاصة بعد أن ثبت أن الأدوار المقامة بالزيادة لم يتقرر إزالتها - وإنما صدر الحكم ببراءة المتهم الأولى عن جريمة إقامتها بدون ترخيص وأصبح الحكم الصادر بالبراءة نهائياً وعلى ذلك إنعدم الباعث والدافع على التزوير .

هذا إلى أن أصل المحرر لم يضبط حتى يمكن القطع بأنه مخالف للصورة ويضاف إلى ما تقدم أنه من السذاجة بمكان إحداث التزوير في أصل الترخيص دون أن يشمل ما هو ثابت بملفه بالحى - وقد وجدت كافة البيانات في ذلك الملف صحيحة ولم يلحقها تزوير ما بل وثبت أن الصورة الكربونية المعروضة سليمة لم يلحقها أى تغيير ، - وكان من المنطقي - لو حدث تزوير - أن يشمل التزوير كافة البيانات عن العقار المذكور الثابتة بملف الرخصة المودعة بالحى كذلك -

وهو امر لم يحدث بل وثبت كما أسلفنا أن أصل الصورة الكربونية للترخيص – وجدت سليمة لم يلحقها أى تزوير • – ولهذا كان التزوير – المفترض !!؟ – بدوره مفضوحاً وظاهراً من السهولة بمكان كشفه فى أى وقت وبمعرفة أحاد الناس •

كما أن ضرراً ما لم يلحق بمصالح البنك المقرض لأن دينه مضمون بالعقار المذكور والذى تم رهنه على إعتبار أنه مكون من خمسة عشر طابقاً وهو بيان مطابق للحقيقة والواقع كما سلف البيان •

ومتى إنعدم الضرر على هذا النحو وكذلك ركن الإحتيال والخداع ومن ثم فإن الأمر لا ينطوى على جريمة فلا محل إذن لمساءلة الطاعن لعدم توافر أركان الجرائم المسندة إليه بإعتباره شريكاً فيها – وتمسك الدفاع كذلك بإنعدام القصد الجنائى لدى الطاعن وعدم توافر علمه بكافة وقائع التزوير التى إتهم بارتكابها مع المتهمة الأولى بالمشاركة مع آخر مجهول ، – وأضاف أن ظهوره فى بعض المراحل وتعهده بتقديم أصل ترخيص البناء ومساهمته فى الشركة التى تتولى المهمة الأولى رئاسة مجلس إدراتها وتمثيلها فى عقد القرض المبرم مع البنك العقارى العربى المقرض – كل ذلك لا يدل على انه شارك فى جرائم التزوير المسندة أو انه إستعمل المحررات المزورة مع علمه بتزويرها •

ومن المقرر فى هذا الصدد أن مجرد مصاحبة المتهم للجائى أو وجوده على مسرح الحادث معه وقت وقوعه وفى غرضه لا يتوافر به – فى حد ذاته – الدليل على تعمد المساهمة فى ارتكاب الجريمة – فإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيباً واجب النقض •

* نقض ١٩٧٧/١٠/٢٣ – س ٢٨ – ١٨٢ – ٨٨١ – طعن ٤٧/٥٨٨

٨ – وذهب دفاع الطاعن فى دفاعه كذلك إلى أن خطاب الضمان رقم ١٢٦٧٤٦ الصادر من بنك قناة السويس لصالح بنك القاهرة – فرع مصر الجديدة بمبلغ ١,٤٥٠ مليون جنيه كان بضمان وديعه مقدارها ثلاثة أرباع مليون دولار أمريكى وشيكات تحت التحصيل قيمتها تربو على ٧٥٠,٠٠٠ جم محسوبة على أحد العملاء لصالح الشركة الدولية (المتهمة الأولى) •

وقد إختلف البنك مصدر الخطاب مع البنك الصادر لصالحه حول من له الأحقية فى التعامل على خطاب الضمان المذكور حتى يستفيد من العمولة ورغم أن الخطاب تداول بين البنكين على دفاتر التسليم والتسلم ومن ثم فلا يتصور إجراء أى تزوير به .

وقد حدث لبس فى تحديد البنك الذى له الأحقية فى التعامل على الخطاب نتيجة خطأ فى النسخ حول عبارة خصماً من طرفكم بدلاً من طرفنا ولا مصلحة لأحد سواء كان المتهمه الأولى أو الطاعن فى إحداث التزوير فى ذلك الخطاب لأن قيمته مغطاه بالكامل (١٠٠ %) عند إصداره وأى تغيير فيه يعد غير جوهري لأنه لم يلحق الخطاب ومضمونه بل لحق تحديد المتعامل عليه من البنكين المذكورين .

وقد تقاضى كل من بنك قناة السويس مصدر الخطاب وبنك القاهرة – فرع مصر الجديدة كافة حقوقهما عند إجراء التسوية التى تمت بينهما وتم إزدواج الصرف لقيمة الخطاب لدى بنك قناة السويس إذ تقاضى القيمة عند الإصدار ثم عاد وتقاضاها مرة أخرى ضمن التسوية – ثم تنازل البنكان عن البلاغات المقدمة منهما ضد المتهمين وما زالا يحتفظان بالضمانات العقارية التى قدمت لهما عند فتح التسهيلات ولم يتم شطبها بعد .

وخلص الدفاع من ذلك أن احداث التزوير فى خطاب الضمان السالف الذكر يعد أمراً مستحيلاً ومفضوحاً ومكشوفاً – هذا إلى انه لا يتضمن أى تغيير للحقيقة – كما لا يمكن أن ينسب إليه أو المتهمه الأولى الإشتراك فى تزويره مع فاعل مجهول لأنه لا مصلحة لأيهما فى تزويره – وهو ما يؤكد أن ما حدث كان أثناء النسخ والكتابة .

٩ – أما عن جريمة التزوير والإشتراك فيه والمقول بأنه واقع فى الرخصة رقم ١٩٧٩/٢٩ حى مصر الجديدة بزيادة الأدوار الثابته به من ثمانية أدوار إلى سبعة عشر دوراً فإن الإتهام قام على أساس الصورة وليس الأصل – والصورة لا حجية لها فى الإثبات – فاعتماد الصورة كدليل على ثبوت تهمة التزوير يجب ان يواكبه الإطلاع على الأصل ومطابقة الصورة عليه لبيان ما إذا كان هناك

تغيير للحقيقة من عدمه ، وإن الطاعن لم يكن يعمل بالشركة الدولية إلا فى وظيفة مدير العلاقات العامة ولا يمكن أن يستخلص مساهمته فى التزوير – إن كان – لمجرد تعامله مع البنك العقارى العربى كممثل للمتهمة الأولى فى إتخاذ إجراءات القرض – وهو ما لا يكفى لتوافر علمه بالبيانات المخالفة للحقيقة وما لحق الرخصة من التزوير – ولا توجد ادنى علاقة بين إجراءات منح القرض وشبهة العلم بالتزوير .

وقد حصلت المتهمة الأولى على حكم بأحقيتها فى تعلية العقار المرخص به إلى سبعة عشر طابقاً بناء على حكم البراءة الصادر فى الجنحة رقم ١٠٧٠/١٩٨٤ س وسط القاهرة – وحجية هذا الحكم النهائى والبات تقيد كافة وتمنع من إعادة تحريك الدعوى الجنائية عن تلك الواقعة عملاً بالمادة ٤٥٤ إجراءات جنائية .

ولهذا تنازل البنك المقرض عن كل ما آثاره من منازعات فى شأن عدد طوابق المبنى المصرح بإقامتها وإستمر فى إجراءات منح القرض والذى سدد قبل فرض الحراسة من قبل جهاز المدعى العام الإشتراكى – على اموال المتهمة الأولى .

وأضاف الدفاع أن جميع المعاملات الخاصة بهذا القرض منذ بدايتها وجميع مستنداته وصرف مستحقاته قدمت إلى البنك المقرض عن طريق محامى الشركة المرحوم الأستاذ /فرغلى أحمد فرغلى وليس الطاعن الذى يشغل وظيفة مدير العلاقات العامة بالشركة الدولية المقترضة وليس له اى دخل فى تقديم مستندات هذا الموضوع .

ولم يكن البنك المقرض فى حاجة إلى مستندات من بينها ترخيص البناء لصرف أقساط القرض لأن الصرف كان يتم بناء على نسبة تتناسب مع ما تم إنجازه على الطبيعة من اعمال – وبعد زيارة مهندس البنك للمشروع وكتابة تقرير عن المنفذ فعلاً بغض النظر عن أية مستندات أخرى تقدمها الشركة المقترضة – ولهذا فإن الرخصة وما قد يلحق بها من تغيير يكون غير مجدى ولا يترتب عليه ضرر ما

... ولهذا تنازل البنك المقرض عن جميع بلاغاته وقضاياه ضد الشركة .
وأطرحت المحكمة دفاع الطاعن السالف الذكر بقولها " أن من سلطتها إستخلاص
واقعة الإشتراك فى التزوير من ظروف الواقعة والملابسات المحيطة بها والقرائن
التي تقوم لديه وأنه ليس ما يمنع أن يكون باعث الجانى على إرتكاب جريمة هو
تحقيق مصلحة لغيره ولا يشترط ان يكون الباعث هو تحقيق منفعة أو مصلحة
لغيره " .

وفات المحكمة أن تقديرها للوقائع المطروحة عليها وما تستخلصه منها مقيّد
بداهة بأن يكون سائغاً فى العقل ومقبولاً فى المنطق — لا يجافى طبائع الأمور ولا
السير العادى لها والمألوف ، دون شطط أو تعسف .
وان الحكم يكون معيباً إذا كانت المحكمة قد إستتبطت من الوقائع المطروحة عليها ما
لا يتفق عقلاً ومنطقاً مع المقدمات التي ساققتها وبسطتها فى مدونات حكمها كما هو
الحال فى الحكم الطعين ، حيث لم تورد المحكمة من المقدمات ما يؤدى إلى ثبوت
علم الطاعن بما حدث من تزوير فى كافة المحررات التي نسب إليه المشاركة فى
تزويرها ولهذا كان حكمها معيباً لقصور تسببيه وفساد إستدلّاله واجباً نقضه كما
سلف البيان .

* وقضت محكمة النقض بأنه :

" إذا دلت المحكمة على وقوع الإشتراك فى التزوير إستناداً إلى ثبوت الإختلاف
بين بصمات الختم الموقع به على الأوراق المطعون عليها من بصمة ختم المجنى
عليه ولم تتعرض لصحة نسبة الإشتراك فى التزوير للمتهم — فإن التدليل بهذا
الإختلاف لا يؤدى وحده للحكم بإدانته — بل الواجب على المحكمة ان تتحرى ما
إذا كانت تلك المغايرة بين البصمات سببها أن الطاعن هو الذى شارك فى إقتراف
التزوير أم انه أجنبى عنه لا يدري من امره شيئاً "

* نقض ١٩٣٤/١/٢٣ — مج القواعد القانونية — ج ٣ — ١٩١ — ٢٦٠

ومن جانب آخر فإن منازعة الطاعن فى توافر القصد الجنائى لديه وإنعدام علمه
بالتزوير — إن كان — وعدم تداخله فى وقوعه تعد فى خصوص الدعوى
المطروحة منازعة جدية يشهد لها الواقع ويساندها وكان على المحكمة ان تعرض

لها بالتمحيص والبحث وأن تقيم الدليل عليها على نحو سائب ومقبول وهو ما قصرت فيه بما ينبئ عن انها لم تلم بعناصر دفاع الطاعن الإلمام الكافئ والشامل والذي يهيئ لها فرصة التعرف على وجه الحقيقة والفصل فى الدعوى عن بصر كامل وبصيرة شاملة – وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه •

• نقض ١٩٧٣/٢/٢٥ – س ٢٤ – ٥٦ – ٢٥٣ – طعن ٤٢/١٦٤٣ ق

وعن طلب وقف التنفيذ

فانه لما كان الإستمرار فى تنفيذ الحكم المطعون فيه ضد الطاعن من شأنه ان يرتب له أضراراً لا يمكن مداركتها بما يحق له طلب وقف تنفيذه مؤقتاً ريثما يفصل فى هذا الطعن •

فلهذه الأسباب

يلتمس الطاعن من محكمة النقض الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً ريثما يفصل فى هذا الطعن

والحكم :

أولاً : بقبول الطعن شكلاً •

ثانياً : بنقض الحكم المطعون فيه وبعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد الطاعن عن جميع التهم المسندة إليه لسبق صدور قرار بالأوجه لإقامتها من سلطة التحقيق ، واحتياطياً بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة •

رجائى عطية / المحامى